السادات والعمال

احمد حرك

السادات والعمال

أحمد حرك

السيد الرئيس المؤمن محمد أنور السادات

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــداء

الى والدى ٠٠ الذى كافح وناضل وغرس فى نفسى حب العمال ٠٠ والدفاع عنهم ٠٠ نقابيا ٠٠ وصحفيا ٠٠ وبرلمانيا ٠٠ دون أن أخشى فى الحق لومة لائم ٠٠ وان ارعى الله وضميرى فيهم ٠٠والى أمى التى ضحت بالكثير فى ســبيل توفير الحيــاة لى ولاخوتى وارتبطت بهــا ٠٠ رمزا لمصر أمنــا جميعا ٠٠

والى كل عمال مصر الشرفاء ٠٠ الاوفياء ٠٠ الذين منحونى ثقتهم ومثلتهم فى مواقع كثيرة ٠٠ ولازلت وســاظل باذن الله قلمهم الذى يعبر عنهم حتى آخر نفس فى عمرى ٠

والى كل هؤلاء ٠٠ أهدى هذه الصفحات ٠
والله أسأل ان يوفقنا جميعا لخدمة مصر

« أحمــد حــرك »

مقدمة

ترجع فكرة اعداد هذا الكتاب فى بدايتها الى يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ·· وما صاحب ذلك من دعايات مغرضة في اوساط العمال ·· قام بها قلة أقل وصف لها أن ولاءها ليس لمصر ·· هذه الدعايات الكاذبة اتجهت الى تشويه الواقع ·· وانكار الحقائق بهدف الاثارة والبلبلة من أجل التخريب ·· والحمد لله فلقد تنبه عمال مصر لهذه الفئة الضالة ·· ووقفوا حراصا لوسائل الانتاج ·· ولولا رعاية الله ·· ويقظة قيادات عمال مصر فى كل المواقع التى تصدت بعنف لهذه الاشاعات لحدثت كارثة ··

ووجدت من واجبى وانا صحفى عمالى منذ سنة ١٩٥٤ متخصص ، أن أضع هذا الكتاب لاذكر الحقائق حول واقع عمال مصر الآن وعما حققه لهم الرئيس السادات ·· ودورى أننى لم أذكر جديدا ·· ولكننى جمعت حقائق – موجزة جدا – لأن الكتابة بافاضة فى هذا الموضوع تحتاج الى مجلدات ·· ولكنها نظرة سريعة للواقع وتسليط للاضواء على هذا الواقع ليعرف كل عمال العالم الحقائق مجردة ·· فان رصيدنا الآن يستحق أن نفاخر به كل العمال فى أى مكان ··

·· ومما يساعدنى على هذه الرؤية ، اننى عملت مع الرئيس السادات فى جريدة الجمهورية فى السنوات التى تلت الثورة مباشرة ولمست مدى حرصه على صفحة العمال بها وانه صاحب اقتراح تخصيص تلك الصفحة ·· ووجود قسم للعمال فى الجريدة متخصص فى

الشـــئون النقــابية والعمالية ٠٠ ثم عملت مع السيد الرئيس عضـــوا فى مجلس الأمة فى المدة من ٦٤/٦٨ وكان ســـيادته رئيسا للمجلس وهو أول مجلس يضم نسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين ٠٠ ولمست ـ كما يسجل الواقع والتاريخ ـ كيف عمل الرئيس الســادات وقتها على نجاح التجربة فى بدايتها ٠٠ واعرف قصصا كثيرة عن السيد الرئيس ولــكن لها معــانى ومدلولات كبيرة ٠٠ ولقــد حرصت على الا اكتب مذكرات ٠٠ أو خواطر ٠٠ ولكننى أسجل هنا وقائع وارقاما ثابتة للرد على الافتراءات التى روجتهــا وتروجهــا هــذه الفئــة الضالة ٠٠ وتنقلها عنها مثيلتها فى البلاد العربية وبعض بلاد الكتلة الشرقية » ٠٠ ليكون هذا الكتاب سلاحا مع كل قيادة عمالية للرد على هذه الاكاذيب وسحقها ولقد اخترت عنوان الكتاب « السادات والعمــال » للارتباط الوثيق بين القائد وعماله ٠٠ فالســـادات ليس مجرد رئيس جمهورية ، ولا هو مجــرد قائد لهذا الشــعب ٠٠ ولكنه قبل كل شىء أول رئيس للجمهورية ٠٠ كان عاملا وارتباطه بالعمل فى فترة نضاله ضد الاســتعمار أثر تأثيرا مباشرا على قراراته كرئيس للجمهورية التى كانت علاجا للواقع وتحقيقا للرفاهيــة واســـتجابة للآمــال والامانى العريضة لعمالنا ، الذين يشكلون عصب هذا الشعب ٠٠

لهذا فقد أصبح « السادات العامل » فى كل تصرفاته معبرا عن جماهير عمال مصر ٠٠ وأصبح عمال مصر فى كل نضالهم اليومى من أجل مصر وأيضا لتدعيم نضال العامل الأول الرئيس السادات وتثبيت حكمه ٠٠ لأنها فتـــرة مشرقة من تاريخ مصـــر ٠٠٠ فى الحــرية

والديموقراطية ‥ والمكاســب الاشــتراكية الحقيقية (ليست شــعارات) ولكنها واقع ‥ وليست قوالب مصبوبة ‥ ولكنها نابعة من صميم حياتنا ‥ وحيــاة شعبنا ‥

واذا كنت حريصا على اعداد هذا الموجز الصغير‥ فانني أطلب من الله أن يعينني على ان اعــد دراســة طويلة مستفيضة عن هذا الموضوع امنحها الوقت الكافى والتفرغ الكامل لســد فراغ ظاهر وواضح فى المكتبة المصرية عن العمــال ‥

من هو العامل

ومن أجل تثبيت دعائم مجتمعنــــا ... وســـد الثغرات فى المكاسب العمالية .. أعاد الرئيس بقرار منه تعريف العامل والفلاح حتى يسد الطريق امام الانتهـــازيين والمتسلقين .. وتصبح نسبة الـ ٥٠٪ فى كل التنظيمات للعمال والفلاحين الحقيقيين وأصبح التعريف الجديد هو .

يعتبر فلاحا فى تطبيق أحكام القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصـــدر رزقه الرئيسى ويكون مقيمـــا فى الريف وبشرط الا يحوز هو واسرته أى زوجتـــه وأولاده القصر اكثر من عشرة أفدنة ويعتبر عاملا كل من يعمل عملا يدويا أو ذهنيـا فى الزراعه او الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج عن هذا العمل ولا يكون منضما لنقـابة مهنيـة أو مقيدا فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا . ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال أثناء عمله وبقى مقيدا فى نقابته العمالية . ويخرج من عداد العمـــال العاملون الشاغلون لوظائف من مستوى الادارة العليـا سواء فى الحكومة او فى القطاع العام وكذلك رؤساء واعضاء مجالس ادارة الهيئـات والمؤسسات والشركات غير المنتخبين عن العاملين .

التأمينات الاجتماعية

اهتم الرئيس بالتأمينات الاجتماعية اهتماما كبيرا . وقال سيادته اشتراكيتنا اسمها الاشتراكية الديموقراطية اللى هدفها الانسان .. الانسان المصرى ومستقبل أولاده بتامينه على حياته .. فى العجز والمرض والشيخوخة .. وفى اى طارىء يتعرض له .. بتقف جنبه الدولة عن طريق التأمينات ومظلة التأمينات ..

ولهذا فقد تطورت التأمينات الاجتماعية منذ ٧١ حتى الآن تطورا شاملا واصبح نظام التأمينات فى مصر نموذجا لأكثر الدول تقدما .. والتجربة المصرية تدرسها المنظمات الدولية كتجربة تقدمية رائعة وبتطورها الكبير الذى حدث منذ تولى الرئيس محمد أنور السادات أمانة المسئولية ..

ان التطور الذى حدث فى نظام التأمينات الاجتماعية فى عهد الرئيس السادات .. يمكن التعرف على ملامحه الأساسية مما يلى : —

قفزة تشريعية

١ — قبل سنة ١٩٧١ كان النظام من شقين :

— قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ٦٣ للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

— قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ للعاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص والتعاونى .

٢ — فى سبتمبر سنة ١٩٧١ صدرت القوانين التالية :

— القانون رقم ٦٢ لسنة ٧١ بشأن تعديل بعض احكام قوانين التأمين والمعاشات المدنية .

— القانون رقم ٦٣ لسنة ٧١ بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية .

— القانون رقم ٦٤ لسنة ٧١ بشأن قواعد جمع المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش بين الدخل والمعاش أو بين معاشين .

٣ – فى سبتمبر سنة ٧٢ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٧٢ بتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية والتأمينات الاجتماعية .

٤ – فى أغسطس سنة ٧٣ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ٧٣ بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال .

القانون رقم ٧٤ لسنة ٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية فى الخارج فى نظام التأمينات الاجتماعية .

٥ – فى يونيه سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٤ برفع الحد الأدنى للمعاش الى ٦ جنيه بالنسبة للمنتفع بدلا من ٣٦٠ قرشا وثلاثة جنيهات للأرملة أو الأرامل وجنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش .

فى يونيه سنة ٧٤ صدر القانون ٤٧ بشأن اعتبار الاصابة التى تقع للمؤمن عليهم المنتفعين بنظام التأمين والمعاشات المدنية والتأمينات الاجتماعية بسبب الاعتداءات العسكرية اصابة عمل .

فى يوليو سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

٦ – فى يوليو سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ٧٤ بسريان أحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ على الفلسطينيين .

القانون رقم ٨٨ لسنة ٧٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ (خاص بالاعفاء من الفوائد والغرامات لمن يسدد الاشتراكات المستحقة طبقا للتواريخ التى حددها القانون) .

٧ – فى أغسطس سنة ٧٥ صدر قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ وحل محل قوانين التأمين والمعاشات المدنية وقانون التأمينات الاجتماعية التى كان معمولا بها قبل ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

فى سبتمبر سنة ٧٥ صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .

٨ - فى ابريل سنة ٧٦ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٦ بشأن حساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستبقين فى محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة .

فى يونية سنة ٧٦ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ٧٦ الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات .

فى سبتمبر سنة ٧٦ صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ٧٣ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .

٩ - فى فبراير سنة ٧٧ صدر القانون رقم ٧ لسنة ٧٧ بمنح اعانة اضافية بواقع ١٠٪ من المعاشات المستحقة فى ١٩٧٧/١/١ والتى تستحق بعد ذلك .

١٠- فى ابريل سنة ٧٧ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ .

(تطور المزايا) :

١ – قواعد تسوية المعاش :

قبل ١٩٧١/١٠/١	من ١٩٧١/١٠/١	ملاحظات
(أ) المدد المشترك عنها : بواقع $\frac{١}{٥٠}$ من متوسط الأجر[1] خلال السنتين الأخيرتين عن كل سنة من سنوات الاشتراك	بواقع $\frac{١}{٤٥}$ من متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين عن كل سنة من سنوات الاشتراك .	اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ يسوى معاش العجز والوفاة على أساس متوسط الأجر خلال السنة الأخيرة .
(ب) مدد غير مشترك عنها : بواقع $\frac{١}{١٠٠}$ من متوسط الأجر[1] المشار إليه بالبند السابق عن كل سنة من سنوات العمل .	بواقع $\frac{١}{٧٥}$ من متوسط الأجر المشار إليه بالبند السابق عن كل سنة من سنوات العمل .	

٢ ـ الحدين الأقصى والأدنى للمعاشات :

(أ) الحد الأدنى :

نسبي	قبل ١/١٠/٧٧	من ١/١٠/٧١ حتى ٣٠/٤/٧٤ – نسبي	من ١/١٠/٧١ حتى ٣٠/٤/٧٤ – رقمي	من ١/٥/٧٤ حتى ٣٠/٨/٧٥ – نسبي	من ١/٥/٧٤ حتى ٣٠/٨/٧٥ – رقمي	من ١/٩/٧٥ حتى ٣١/١٢/٧٦ – نسبي	من ١/٩/٧٥ حتى ٣١/١٢/٧٦ – رقمي	من ١/١/٧٧ – نسبي	من ١/١/٧٧ – رقمي
٤٠ ٪	٢ جنيه لمن تقل مرتباتهم عن ٥ جنيهات . ٣ جنيه لمن تبلغ مرتباتهم ٥ جنيهات وتقل عن ١٠ جنيهات . ٥ جنيهات لمن تبلغ مرتباتهم ١٠ جنيهات فأكثر .	٤٠ ٪	٣٦٠ قرش للمنتفع ٥٠ قرش بالنسبة للمستحق .	٤٠ ٪	٦ جنيهات للمنتفع ٣ جنيهات للأرملة أو الأرامل . ١ جنيه لكل من باقى المستحقين	٥٠ ٪ ٦٥ ٪ فى حالتى العجز والوفاة	٦ جنيهات للمؤمن عليه . ٣ جنيهات للأرملة أو الأرامل على ألا يقل نصيب الواحدة منهن عن ٢ جنيه . ٢ جنيه لكل من باقى المستحقين بشرط ألا تجاوز الحد الأدنى لمجموع معاشات المستحقين عن ١٢ جنيهاً شهرياً .	٥٠ ٪ ٦٥ ٪ فى حالتى العجز والوفاة	٩ جنيهات للمنتفع (خلاف الإعانة الإضافية) . ٤٥٠ قرش للأرملة أو الأرامل على ألا يقل نصيب الواحدة منهن ٢ جنيه (بخلاف الإعانة الإضافية) . ٢ جنيه لكل من باقى المستحقين بخلاف الإعانة الإضافية بشرط ألا يجاوز الحد الأدنى لمجموع معاشات المستحقين عن (١٢ جنيه) .

(ب) الحـد الأقصى :

قبل ١/١٠/١٩٧١		من ١/١٠/٧١ حتى ٣١/٨/٧٥		من ١/٩/١٩٧٥	
نسبي	رقمي	نسبي	رقمي	نسبي	رقمي
	مليم جنيه		مليم جنيه		مليم جنيه
٪ ٧٥	–و١٢٥ للوزراء –و١٠٠ نواب الوزراء . –و٩٥ لمن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنوياً . –و٩٠ لباقى المنتفعين .	٪ ٨٠	١٥٠,٠ للوزراء ١١٠,٠ نواب الوزراء . ١٠٠,٠ لباقى المنتفعين .	٪٨٠ ٪١٠٠	١٦٦,٦٧٠ لجميع المؤمن عليهم لمن تقل معاشاتهم عن ٣٠ جنيه وهم مدد اشتراك تسمح بذلك أو ٣٠ جنيه أيهما أقل .

٣ ـ الجمع بين المعاش والأجر أو بين معاشين أو أكثر :

بالنسبة للمستحقين			ملاحظات
قبل ١٩٧١/١٠/١	من ٧١/١٠/١ حتى ٧٥/٨/٣١	من ١٩٧٥/٩/١	
(أ) فى حدود ١٠ جنيهات شهرياً بين دخل المستحق والمعاش . (ب) فى حدود ٢٥ جنيهاً من معاشين إذا كانا مستحقين عن الوالدين . (حـ) يسرى حكم البند (ب) على الأرملة إذا كان لها معاش مستحق بصفتها منتفعة .	(أ) ، (ب) نفس القواعد المعمول بها قبل ٧١/١٠/١ . (حـ) تجمع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المعاش المستحق لها بصفتها منتفعة بشرط ألا يزيد ما يصرف لها من معاش زوجها عن ٢٥ جنيهاً شهرياً .	(أ) يجمع المستحق بين الدخل والمعاش فى حدود ٣٠ جنيهاً . (ب) بدون حدود إذا كان المعاشان مستحقين عن الوالدين . (حـ) تجمع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة أو المعاش المستحق لها بصفتها مؤمن عليها بدون حدود .	اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ يجوز الجمع بين المعاش المستحق نتيجة إصابة العمل وبين معاش الشيخوخة والعجز والوفاة فى حدود ١٠٠ ٪ من الأجر الأكبر المقدر على أساسه المعاشين ويزاد معاش الإصابة بواقع ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ الستين حقيقة أو حكماً .

٤ – المستحقون وأنصبتهم :

(أ) المستحقون :

من ١/١٠/٧١ حتى ٣١/٨/٧٥	من ١/٩/٧٥	ملاحظات
١ – الأرملة أو الأرامل . ٢ – الأولاد . ٣ – الوالدين . ٤ – الأخوة والأخوات فى حالة عدم وجود أرملة أو أولاد أو والدين .	١ – الأرملة أو الأرامل . ٢ – الأولاد . ٣ – الوالدين . ٤ – الأخوة والأخوات فى الحالات الآتية (أ) فى حالة انفراد الأرملة أو الأرامل بالمعاش . (ب) فى حالة عدم وجود مستحقين فى المعاش . (ﺣ) حق الابن أو الأخ الذى لم يستحق معاشاً وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى المعاش إذا عجز عن الكسب بعد ذلك .	١ – بالنسبة للأخوة والأخوات استحدث القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الحالات الآتية لاستحقاقهم المعاش بالإضافة إلى الحالات السابقة : – فى حالة انفراد الأرملة أو الأرامل والوالدين بالمعاش أو فى حالة انفراد الوالدين بالمعاش ثم وفاتهم . – استحدث القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ استحقاق مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى حالة توافر الشروط التى نص عليها القانون . – استحقاق الوالدة للمعاش حتى ولو كانت متزوجة من غير والد المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(ب) انصبة المستحقون :

١ ـ من ٧١/١٠/١

(أ) الأرملة :

ـ فى حالة انفراد الأرملة بالمعاش او استحقاق الأولاد فيها او الوالدين بدون أولاد ٢/١

ـ فى حالة وجود أولاد ووالدين مستحقين فى المعاش فيها ٣/١

(ب) الأولاد :

ـ فى حالة استحقاق ولد واحد مع ارملة ٣/١

ـ فى حالة استحقاق أكثر من ولد واستحقاق والدين معهم ٤/٣

ـ فى حالة استحقاق اكثر من ولد مع الأرملة ٢/١

(ج) الوالدان :

ـ فى حالة استحقاق ارملة فقط أو ارملة مع ولد أو اكثر من ولد ٦/١

ـ فى حالة عدم وجود ارملة ولا أولاد ٣/١

(د) الاخوة والاخوات :

ـ فى حالة عدم استحقاق ارملة أو ارامل أو أولاد أو والدين ٦/١ للأخ أو الأخت

٢/١ لأكثر من اخ أو اخت

٢ ـ من ١/٩/٧٥

(أ) الأرملة :

ـ في حالة انفراد بالاستحقاق أو استحقاق الاخوة معها	٤/٣
ـ في حالة استحقاق الوالدين معها	٣/٢
ـ في حالة استحقاق الأولاد معها	٢/١
ـ في حالة استحقاق الأولاد والوالدين معها	٣/١

(ب) الأولاد :

ـ في حالة ولد أو أكثر مع أرملة أو أرامل ووالدين	٢/١
ـ في حالة استحقاق ولد واحد مع والدين	٣/٢
ـ في حالة استحقاق أكثر من ولد معوالدين	٦/٥

(جـ) الوالدان :

ـ في حالة استحقاقهم مع أرملة أو ارامل	٣/١
ـ في حالة استحقاقهم مع ارملة أو أرامل وأولاد	٦/١
ـ في حالة استحقاقهم مع ولد واحد	٣/١
ـ في حالة استحقاقهم مع أكثر من ولد	٦/١
ـ في حالة انفرادهم بالاستحقاق	٢/١

(د) الاخوة والاخوات :

ـ في حالة استحقاقهم مع أرملة أو أرامل	٤/١
ـ في حالة انفرادهم بالاستحقاق	٢/١

٥ ـ ميزات اخرى :

- صرف تعويض الدفعة الواحدة بواقع ١٥٪ عن كل سنة تزيد عن ٣٦ سنة أو المدة الموجبة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش ايهما اكبر .
- جواز حساب ضم مدد العمل بعد سن العشرين الى مدد الاشتراك .
- تقرير معاشات لعمال ومستخدمى الدولة الذين أنتهت خدمتهم قبل ١٩٦٠/٥/١ أو لورثة من توفى منهم من أول يناير سنة ١٩٧٧ .
- تقرير منحة تعادل معاش سنة بحد أدنى ٢٥ جم للبنت أو الأخت عند قطع معاشها للزواج .
- رفع الحد الأدنى لمصاريف الجنازة عند وفاة صاحب المعاش الى ٣٠ جم بدلا من ٢٠ جم (كان ٥ جم قبل ٧٥/٩/١) .
- علاوة اضافية بواقع ١٠٪ اعتبارا من ٧٧/١/١ بالنسبة للمعاشات التى استحقت قبل٧٧/١/١ والتى تستحق بعد ذلك.

ثالثا ـ تطور عدد المؤمن عليهم والمعاشات والتعويضات :

١ ـ المؤمن عليهم :

السنة	الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (١)	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية			
		القانون ٧٩ لسنة ٧٥ التأمين الاجتماعى (٣)	القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التأمين الشامل	القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أصحاب الأعمال	القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ العاملين فى الخارج
	بالألف	بالألف	بالألف	بالألف	
١٩٧٠		١٥٥٥			
١٩٧١		١٥٦٥			
١٩٧٢		١٥٧١			
١٩٧٣		١٦٠٣		٤٤,٠	
١٩٧٤	١٧٠٧ (١)	١٧٥٣		١٦٧,٠	
١٩٧٥	١٧٥٠ (١)	١٨٦٥		٢٢٧,٣	٦٠٣
١٩٧٦	١٨٥٧ (٢)	٢٠٥٥	١٠٢٠	٢٦٦,٢	١٧٦٦

٢ ـ المعاشات والتعويضات (دون الادخار) :

	الهيئة العامة للتأمين والمعاشات		الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمليون
	تأمين ومعاشات	معاشات خاصة	
٧١/٧٠	٢٣,٦	٣٦,٨	١٦,٨
٧٢	٣٠,٤	٤٢,٥	٢٠,٥
٧٣	٣٦,٣	٤٣,٦	٢٥, —
٧٤	٤١,٥	٥٠,١	٢٧,٥
٧٥	٤٦,٤	٥٧,٣	٣٢,٩٠٠
(١) ٧٦	٥٧,٤	٦٥,٨	٣٥,٦٠٠
(٢) حتى ١٩٧٧/٦/٣٠	٤٥,٣	٤٦,١	٢٧,٧

بنك ناصر
وتوسيع المظلة

فى ذكرى المولد النبوى الشريف للعام الهجرى ١٣٩١ أعلن السيد الرئيس قيام بنك ناصر الاجتماعى ولخص فكرة البنك فيما يلى :

- قيام البنك بتوسيع مظلة التأمين والمعاشات بحيث تشمل الذين لا يتمتعون بأى نظام من نظم التأمينات الموجودة حاليا .
- معاونة صغار الحرفيين الذين يتهددهم مخاطر فى شيخوختهم وتواجه أسرهم ظروفا مجهولة عند حدوث مفاجآت لهم تعرض حياتهم للمرض أو الخطر .
- تقديم القروض للمواطنين طبقا لاشتراكات معينة بغير فوائد وبآجال مريحة .
- تقديم يد العون والمساعدة للمواطن اذا ما ألمت به ظروف تستوجب هذه المساعدة دون تفضل أو منة .
- التوسع فى الفكرة بحيث يتم التأكد خلال سنوات قليلة من أن كل مواطن فى الجمهورية يغطيه بشكل ما نوع من أنواع التأمين الشامل يدرأ عنه وأسرته ذل الحاجة فى مستقبلهم وذلك تدريجيا وحتى لا يشعر أى مواطن فى أى موقف من المواقف أنه يواجه بابا مسدودا .
- فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعى » يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة .

ويهدف البنك الى المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين وله فى سبيل ذلك .

- تقرير نظام للمعاشات وللتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية على أن يتم ذلك تدريجيا .

- منح قروض للمواطنين .
- قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .
- استثمار أموال البنك فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .
- منح اعانات للمستحقين لهـا من المواطنين ولا يجوز للبنك التعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا .

ثلث ميزانية الرئاسة لتدعيم البنك

ودعم السيد الرئيس هذا البنك بثلث ميزانيـة رئاسة الجمهورية ثم دعمه أيضا بكثير من الامكانيات الهـائلة ويهدف الرئيس من هذا البنك أن يكون بنكا اجتماعيـا يخـدم المواطنين .. ووضع الرئيس نظـام تمليك السيارات الأجرة والنقل وكذلك الجرارات . ثم لانشات الصيادين ..

ثم وضع الرئيس نظام التأمين على السائقين والتبـاعين .. وأن يؤمن البنك كل فئة محرومة من التـأمين .. وكذلك منح المواطنين قروض بدون فوائد فى حالات الزواج وزواج البنت والكوارث ..

وايضا دفع النفقة ومساعدة اليتامى وتنظيم أموال الزكاة .. ومساعدة الحرفيين . وصغار العمـال والموظفـين وقد تملك فعلا مواطنين كثيرين سيارات .. وحصل كثيرين على قروض وسلف ..

ولقد نجح البنك فى البداية فى نظـام تمليك السيارات والقروض .. ولكن الآن .. بدأت شكاوى كثيرة .

وانتهز فرصة هذا الكتاب لأطلب من السيد الرئيس شخصيا أن يراجع نظام البنك حاليا . فقد خرج البنك عن الأهداف التى حددها السيد الرئيس .. وبدلا من عـدم حصوله على فوائد يحصل على مبـالغ تصل الى أعلى الفوائد فى بعض الأحـوال .. ويبيع السيارات والجرارات بثمن يزيد كثيرا عن سعر السوق المحلى ولكن المواطن مضطر لنظـام التقسيط .. وبعض السائقين قد تركوا سياراتهم للبنك بعد فترة لعدم تمكنهم من السداد نظرا لارتفاع الثمن .. ونشرنا فى جريدة العمـال شـكاوى كثيرة من القيادات النقابية فى قطاع النقل .

ان هدف البنك هدف نبيل .. ولكن التطبيق فى حاجـة الى مراجعة شاملة .. اننا نطالب بتصحيح مسار البنك .

الأرباح .. للعمال

وفي عام ١٩٦٥ .. قدم عزيز صـــدقي وزير الصناعة بيانا الى مجلس الأمة وكان ((أنور السادات)) رئيسا للمجلس .. وكنت عضوا بالمجلس عن العمال ((دائرة بلقاس دقهلية)) .. وأعلن وزير الصـــناعة صرف الأرباح للعمـــال في الشركات التي حققت أرباحا وذلك في حدود ١٠٪ نقدا وبحد أقصى ٥٠ جنيها لكل عامل .. وصفق الأعضاء كثيرا للأرقام التي أذاعهـــا السيد الوزير .. وكان الوزير معروفا بكثرة أرقامه واحصائياته وكلهـــا متفائلة وان كانت الأيام قد أثبتت عدم صحة أكثرها ..

وطلبت الكلمة .. ودهش الوزير .. والأعضـــاء .. هل هناك تعقيب على قرار صرف الأرباح .. ولكن الرئيس السادات يؤمن بالديموقراطية .. أعطـــاني الكلمة .. وقلت للوزير لقد تحدثت سيادتك عن الشركات التي حققت أرباحا .. وانني أسألك عن الشركات التي لم تحقق أرباحا لظروف خارجة عن ارادة عمالها .. وضربت مثلا بشركات حددت الحكومة أســعار منتجاتها وهي أقل من أسعار التكلفة ..

وقال الرئيس السادات فعلا ملحوظة في محلها .. ايه رأى السيد وزير الصناعة .. العمال لا ذنب لهم .

فأعلن عزيز صدقي قرارا أن هذه الشركات يصرف لعمالهـــا أجر ١٥ يوما فورا ..

وهذه الواقعة تؤكد حرص الرئيس السادات على العمال ومســـاندته لأي مطلب عادل يخصهم .. ويكفي أن الرئيس هو الذي دعم تجربة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجلس النيابي .

مع رحلة الصحافة العمالية

فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ صــدرت جريدة الجمهــورية وكان الرئيس السادات يشرف عليها .. ويكتب مقالا يوميا يحمل وجهــة نظر الثورة .. ومنذ صدورها أفرد الرئيس للعمال بابا يوميا .. وفى أقسامها قسما يهتم بشئون العمال وكان رئيســه فى ذلك الوقت المرحوم على شحاته احد المديرين بمصلحة العمل . الذى تدرج فى وزارة العمل حتى أصبح وكيلا للوزارة .. وكنت أحــــد المحررين فى هذا القسم .. وكان المرحوم على شحــــاته فى اجتماعات القسم يشرح لنا ملاحظات الرئيس الســـادات على ما يكتب عن العمال واهتمامه بهم ومشاكلهم ونشاطهم وأخبارهم .. و « الجمهورية » هى أول جريدة فى مصر تفرد بابا يوميا للعمال .. وقد كانت أخبـــار اليوم تفرد بابا اسبوعيا يشرف عليه الزميل المرحوم محمد الليثى .

والمعروف ان جريدة الأهرام لم تفرد صفحة للعمال بها الا بعد خروج الأستاذ هيكل منها .. برغم وجود زميل صحفى عمـــالى له تاريخــه / هو الأستاذ عبد العليم المهدى .

وفى انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ .. رشح بعض العمـــال أنفسهم .. وطلب الرئيس السادات منا جميعــــا ان نساند مرشحى العمـــــال فى الانتخابات ونفرد لهم الصفحات ولولا مســـاندة الجريدة ما نجح أحد منهم .. لأنهم جميعــا كانوا يعتمــدون فى دعايتهم على الجمهورية .. ونجح ٧ عمال فى هذا المجلس .

وفى بداية عام ١٩٦٥ وكنت عضوا بمجلس الأمــة واختلفت مع رئيس مجلس ادارة دار التحرير فى ذلك الوقت لأنه قام بالغــاء صفحة العمال من الجريدة .. وســألنى الرئيس يوما عن صفحة العمــــــال لماذا اختفت هل بسبب انشغالى بعضوية المجلس .. وكان ردى بسبب الخــــلاف وشرحته للسيد الرئيس .. وما كان منه الا ان اتصل بالمسئولين وعادت الصــفحة بعد ان ابعد رئيس مجلس الادارة لأخطاء أخرى ولصراع آخر ليس هـــذا الكتاب مجال نشرها ..

جريدة ((العمال))

ومنـــذ يوليـــو ســـنة ١٩٧٣ توليت مسئولية رئاســـة تحرير جريدة « العمال » التى يصدرها الاتحـــاد العام لنقابات عمال مصر . وبذلت جهدا ضخما فى تطوير الجريدة .. ومنــــذ ذلك التاريخ .. بحـــرص الرئيس السادات على دعوتى لحضور اجتماعات رؤساء تحرير الصحف المصرية .. باسم جريدة « العمال » التى يعتبرها سيادته جريدة قومية نظرا لأنهـــا تمثل جميع عمـــال مصر على مختلف اتجاهاتهم .. وقد شرفت بمرافقـــة الرئيس فى رحـــلاته الى أمريكا وأوربا وايران والسودان .. بل انه تصلنى من مكتب السيد الرئيس ردودا كثيرة على ما ينشر بالجريدة .. وقد حقق الرئيس رجاء كثير من العمال .

ولهذا فان الزميل ســـعد محمد أحمد رئيس الاتحاد العـــام للعمال وأعضاء مجلس ادارة اتحاد حينما قابلوا الرئيس يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ تحدث أمامه عن دعم الجريدة . وشراء مطابع لهـــا .. وقد رحب السيد الرئيس بالفكرة .

الثورة الخضراء
تعطى الأرض لأصحابها

أما عن الأراضى الجديدة . والثـــورة الخضراء .. وانتقال العمـــال الزراعيين الى ملاك فى أرض وطنهم .. فان سياسة الرئيس الســادات فى هذا الموضوع .. يشرحها الدكتور المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الرى فى حديث معى .

فى بداية الحديث قال الوزير : لقد فرغنا من تجربة طويلة فى مشروعات استصلاح الأراضى التى أنفقت عليها الدولة أكثر من ٦٧٠ مليون جنيه ولم تحقق عائدا فى ١٠ سنوات اكثر من ١١٤ مليون جنيه بما لا يزيد عن ٢ فى المائة من الانتاج الزراعى رغم أن المساحة المستصلحة كانت مليون فدان تمثل ١٤ فى المائة من الأراضى المنزوعة فى مصر ونستطيع ان نقول ان هذه الحكومة هى التى استطاعت بشجاعة أن توجه هذه الصورة القاتمـــة فى مشروعات التوسع الأفقى التى وصلت الى حـد توقف هذه المشروعات تماما لمدة تزيد على ٥ سنوات ورغم أن السياسة العامة المائية التى قررتهــا هذه الحكومة نفسها تقول لدينا كميات من المياه تبلغ ١٧٫٥ مليـــار متر مكعب أى ضعف كمية مياه السد العالى يمكن أن نزيد بها مساحة الأرض ٢٫٥ مليون فدان فان الحكومة لم تر انه من الحكمة الاستمرار فى مشروعات استصلاح الأراضى وتمويلها وهى لا ترى عائدا منها بل بقيت تدفع اعانة سد عجـز كانت تبلغ أكثر من ١٠ ملايين جنيه لمؤسسة الاستزراع سنويا اى ان مؤسسة كهـذه المؤسسة تملك مليون فدان كانت تتلقى اعانة قدرها ١٠ ملايين جنيه سنويا من الحكومة ! وكان ذلك تنفيذا لايدلوجية جوفاء تدعى أن ملكيـــة الدولة للأراضى المستصلحة هى ملكية ضرورية تتواءم مع النظـام الاشتراكى وان توسيع قاعدة الملكية أمر غير مقبول فى الاشتراكية المصرية رغم ان ذلك يختلف تماما حتى مع الخط الذى اتبع فى بعض البلاد الشيوعية نفســــها التى اباحت الملكية الزراعية حتى ١٠٠ فدان ، وكان ذلك أيضــا تصورا خاطئــا ادى الى نتائج سيئة منها تعثر مشروعات الاستصلاح لفترة طويلة .

حتى واجهنا ذلك فى يونيو ٧٦ حينما اقرت الحـكومة النظر فى الأراضى المستصلحة والتصرف فيها بالتمليك لبعض الشركات العامة فى مساحة ٢٠٠ الف فدان ، وفى مســـاحة ٨٠٠ الف فدان للأفراد والمهجرين وأهالى بلاد النوبة وأسر القاتلين والشهداء وخريجى الجامعات والجمعيات التعاونيـــة الزراعية وبتنفيذ ذلك بدات هذه الأراضى منذ هذا العـام توضع على خط الانتاج السليم وتدخل ضمن الطاقات المتاحة فى القطاع الزراعى غير أن هذا

التصرف فى الواقع كان فى حد ذاته ثورة لتحقيق بداية أخرى جديدة وفكر آخر جديد يسهل عملية استئناف مشروعات التوسع الأفقى التى يتوقف عليها كل مشروعاتنا فى الامن الغذائى .. فهناك مساحات من الأرض الخضراء المزروعة منذ قديم .. تفقدها بلادنا بسبب عدوان المبانى عليها وبسبب التجريف ومشروعات المرافق العامة والتوسع العمرانى وغيرها ولا تقل هذه المساحة عن ٦٠ ألف فدان سنويا . ومعنى ذلك ببساطة انه لابد ألا يقل مشروعات التوسع عندنا عن ١٥٠ ألف فدان سنويا لمجرد المحافظة على الانتاج الزراعى الحالى حيث أن انتاج الأرض الجديدة فى مثل هذه المساحة توازى المساحة المستقطعة ولهذا فانها ضرورة حتمية اقتصادية أن تمضى مشروعات التوسع بمعدل ربع مليون فدان سنويا لعلنا نستطيع فى ١٠ سنوات ان نضيف ٢٫٥ مليون فدان جديدة نضعها على خط الانتاج الزراعى ونستكمل بها أمننا الغذائى .

وهذه الأراضى تتكلف ٢٠٠٠ مليون جنيه الا أن عائدها سوف يحقق زيادة ٤٠ فى المائة من الدخل الزراعى بعد اتمام هذه المشروعات .

ثم ننطلق الانطلاقة الثانية لاستصلاح ١٫٥ مليون فدان أخرى على المياه الاضافية الجارى تنفيذ مشروعاتها بأعالى النيل والتى بدأت اولى حلقاتها مع السودان الشقيق بمشروع قناة جونجلى الذى يتكلف حوالى ٧٠ مليون جنيه .

هذه هى الآفاق التى نرسمها لزيادة استصلاح الأراضى فى مصر أن هدف الحكومة أن تصل مياه النيل لكل مساحة من الأرض يمكن استصلاحها ليملك الأرض الجديدة الأفراد والجمعيات التعاونية أو الشركات المشتركة أو الخاصة وسوف تكون عنايتنا فى المرحلة الأولى للمشروعات التى لا تحتاج الى مجهود كبير أو التى يستطيع الملاك الجدد أن يعمروها بأنفسهم ويقتصر دور الحكومة على تنفيذ مشروعات الرى والصرف والمرافق الرئيسية والتسوية على أن ينهض المواطنون بالباقى . كما توجد مساحات كثيرة من الأراضى الجديدة متناثرة ينطبق عليها نفس المبدأ وستخصص المساحات الكبيرة المجمعة لمشروعات التصنيع الزراعى الكبرى التى تساهم فيها رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لتحقيق مزيد من الدعم للمحاصيل الاستراتيجية التى ترتبط بها الدولة فى التصدير والدخل أو احتياجات الصناعة وبهذا لا يوجد امامنا الا أن يسهم رأس المال الوطنى والأموال الخاصة فى المساهمة ايجابيا لدعم عمليات الاستصلاح تخفيفا عن الدولة .

*** وقلت لوزير الرى لمن هذه الارض الجديدة ؟**

فقال : ان القاعدة العريضة الواسعة التى ستمتلك المليون فدان الممكنة

حاليا هى صغار الفلاحين والعمال الزراعيين وستخصص مساحات محدودة نسبيا فى هذه المناطق للخريجين لتكون بمثابة نقط اشعاع ونقل حضارى للفلاحين فى مناطق الاستصلاح وهذا هو الهدف الرئيسى من تمليك الجامعيين للقضاء على الفجوة الحضارية بين القرية والمدينة وربط المتعلمين بالأرض .

أما أسلوب التوزيع فهو مختلف تماما عن الماضي وسنحدد المساحات التى ستقوم الدولة بامدادها بمشروعات الرى والصرف والمرافق وتحديد نوعية التوزيع لنترك للأفراد حرية انشاء الجمعيات التعاونية أو البيع بالمزاد العلنى للأفراد أو للشركات أو للتوزيع على الفلاحين أو الجامعيين وذلك قبل البدء فى المشروع حتى يمكن تحديد المستغلين لهذه الأرض واعدادهم للانتفاع بها والقضاء على أسلوب الاستيلاء على الأرض بوضع اليد لمن لا يستحق وسنعلن عن الأراضى الجديدة بكافة وسائل الاعلان لنتيح لكل راغب فى المساهمة فى استصلاح أراضى بلاده وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية سواء للشركات أو للأفراد التعاونيين عن طريق الجمعيات او للأفراد . وستخصص كل قطعة طبقا للامكانيات المتاحة للفئة التى ستوزع عليها . وستحقق الدولة مساهمة الأفراد فى استصلاح وملكية الأراضى الزراعية تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس محمد أنور السادات الذى طالب بهذا أكثر من مرة ولكى يصبح تملك الأرض خطا أساسيا من الملامح الرئيسية لمجتمعنا الجديد .

*** قلت له وما هو دور حزب مصر فى هذه المشروعات الجديدة ؟**

فقال : ان الحكومة هى حكومة حزب مصر وسياستها هى سياسة الحزب وهذا هو برنامجها ولا يمكن أن ينفذ بواسطة قرارات وزارية فقط فلابد من أن تشترك جماهير الحزب وهى الجماهير العريضة للشعب فى تبنى هذه السياسة ووضعها موضع التنفيذ والدفاع عنها لأنها الوسيلة الأساسية لتوفير الأمن الغذائى وتحقيق المجتمع الأمثل وهى تجسيدا حى لبرنامج حزب مصر وهذا البرنامج ليس من فراغ ولكنه تحقيق لآمال الجماهير ولا يمكن أن يحققه سوى حكومة الحزب وجماهير الشعب التى منحت الحزب ثقتها بأغلبية ساحقة فى مجلس الشعب .

وفى زيارة السيد الرئيس الى الواحات والوادى الجديد ومحافظات الصعيد اصدر سيادته توجيهاته بتخفيف الأعباء عن ملاك الأرض الجديدة وعدم دفع أقساط ثمنها الا بعد ان تنتج الأرض . وان تتولى الدول اقامة المرافق الرئيسية على حسابها وان تباع الأرض بأسعار الأراضى البور .

الأمان والاستقرار
لعمال التراحيل

ولم تتوقف نظرة الرئيس الى الثـورة الخضراء على الجانب المــادى المتمثل فى الأرض والزراعة فقط .. بل ايضــا شمل الجانب الأهم وهو العنصر البشرى .. عمـال الزراعة والتراحيل .. فمن يملك الأرض يمثل قطاعا .. ومن يريد الاستمرار فى عمله كعـــامل زراعة يحصل على كافة حقوقه التى تكفل له الاستقرار ولعائلته الأمن والاطمئنان ..

وأصدر الرئيس السادات قرارا رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جهـاز رعاية وتشغيل العمـــال الموسميين ويتبـع وزير الدولة للحـــكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

يتولى الجهاز مباشرة الاختصاصات الآتية : ـ

(أ) وضع السياسة العامة والخطط والبرامج الخاصــة برعاية العمــال الموسميين وتطوير فرص العمل لهم وحمايتهم من الاستغلال .

(ب) اعداد اللوائح النموذجية لتشغيل ورعاية العمال الموسميين بما يضمن تحديد معاملتهم على مستوى الجمهورية .

(جـ) وضع النظم الكفيلة بضمان حد أدنى من المعونة للعمال الموسميين خلال فترات تعطلهم وحد ادنى من أيام العمل المدفوعة الأجر .

(د) اعداد برامج التدريب اللازمة لرفع كفاءة العمال الموسميين فى مجالات تخصصهم واعدادهم للتخصصــــات الأخرى المطلوبة لســوق العمل والاشراف على تنفيذها .

(هـ) متابعة تنفيذ برامج تشغيل العمال الموسميين وخاصــــة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وتوفير وســـائل النقل المريح وأماكن الاقامــة المناسبة التى تتوافر فيها الرعاية المتكاملة صحيا واجتماعيا وترويحيا .

و) العمل على تهجير وتوطين العمال الموسميين فى المناطق التى تحتــاج للأيدى العاملة .

(ز) التنسيق بين الامكانيات المتاحة لكل جهة من الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمال الموسميين بما يحقق الرعاية الشاملة لهم من جميع النواحى .

(ح) العمل على حل المشاكل والصعوبات التى تعترض تنفيذ برامج رعاية العمال الموسميين والاشراف على تنفيذها وتقديم ما يلزم من معاونة لذلك .

(ط) الاشراف على أعمال لجان تشغيل العمال الموسميين .

ويكون للجهاز رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، ويلحق بالجهاز عدد كاف من العاملين وفقا للتنظيم الادارى الذى يصدر به قرار من وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

وتشكل بالجهاز لجنة استشارية عليا برياسة وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية وعضوية كل من :

(أ) رئيس جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين .

(ب) رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة .

(جـ) ممثل للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى يختاره الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

(د) ممثل للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى يختاره مجلس ادارة هذا الاتحاد .

(هـ) ممثلون للوزارات والهيئات الآتية يختار كل منهم الوزير المختص .

- وزارة الداخلية .
- وزارة الزراعة .
- وزارة الرى .
- وزارة القوى العاملة .
- وزارة الشئون الاجتماعية .
- وزارة الصحة .
- أمانة الحكم المحلى .
- وزارة التأمينات .
- وزارة التربية والتعليم .
- وزارة النقل .

(و) عدد لا يزيد على خمسة من ذوى الخبرة يختارهم وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

وللجنة ان تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانة بهم فى المسائل المعروضة عليها .

« وتختص هذه اللجنة ببحث أساليب التنسيق والربط بين نشاط جميع الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمال الموسميين وتحقيق التكافل والتعاون بينها والزام كل جهة بأداء دورها فى هذا المجال » .

— كما تختص بمتابعة نشاط الجهاز واللجان الفرعية بالمحافظات .

وعلى جميع اجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ان تقدم للجهاز بناء على طلبه التقارير والبيانات والاحصائيات والمعلومات اللازمة لعمله وتلتزم هذه الجهات كل فى مجال اختصاصه بتنفيذ السياسة العامة والبرامج التى يضعها الجهاز لرعاية وتشغيل العمال الموسميين .

— ويجوز للجهاز أن يطلب من الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة موافاته بتقارير دورية عن نشاطها فى مجل اختصاص الجهاز .

وتتولى لجان فرعية بالمحافظات الموفدة والمتقبلة للعمال الموسميين تنفيذ قرارات اللجنة الاستشارية العليا وجهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين .

— وتشكل هذه اللجان بقرار من وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية وذلك على الوجه الآتى : —

(أ) لجنة المحافظة :

— وتشكل برئاسة المحافظ ، وعضوية كل من :
— مدير الأمن .
— سكرتير عام المحافظة .
— مدير المديرية المالية .
— مدير القوى العاملة .
— مدير الشئون الاجتماعية .
— مدير الشئون الصحية .
— مفتش الرى بالمحافظة .

— ممثلين عن الجهات التى تستخدم العمال الموسميين فى المحافظة .
— ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة .
— ممثل عن النقابة لعمال الزراعة .
— ممثل للجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة .

وللجنة ان تدعو لحضور جلساتها رؤساء الوحدات المحلية أو غيرهم من المعنيين بالأمور التى تناقشها اذا رأت ما يستلزم ذلك .

(ب) لجنة المركز :

— مأمور شرطة المركز .
— مدير مكتب العمل .
— ممثلين عن الجهات التى تستخدم العمال الموسميين فى دائرة المركز .
— مدير ادارة الشئون الاجتماعية .
— مدير الادارة الصحية .
— مدير ادارة التموين .
— ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكى بالمركز .
— مندوب عن اللجنة النقابية لعمال الزراعة .
— ممثل للجمعية التعاونية الزراعية بالمركز .

(ج) لجنة القرية :

— طبيب الوحدة الصحية .
— رئيس وحدة الشئون الاجتماعية بالقرية .
— ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية .
— ممثل عن اللجنة النقابية لعمال الزراعة بالقرية .
— ممثل الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية .

وتختص لجان العمال الموسميين المنصوص عليها فى المادة السابقة بما يلى :

(ا) اللجنة المحافظة :

— وضع الأنظمة التى تكفل تنفيذ قرارات اللجنة العليا فى نطاق المحافظة .

- اعداد نظام تشغيل العمـال الموسميين وتوفير فرص العمل لهم على مدار السـنة .
- تنظيم التعاقد مع الجهات طالبة التشغيل .
- الاشراف والرقابة على أعمـال لجان المراكز ولجان القرى وضمان حصول العمال على أجورهم كاملة وفى المواعيد المحددة طبقـا للعقود المبرمة مع جهات التشغيل .
- متابعة ورقابة وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية المقررة للعمال فى مواطنهم الأصلية أو فى مواقع العمل .

(ب) لجنـة المركز :

- تنفيذ تعليمات المحافظـة على النحو المبين فى النظـام الذى تضعه هذه اللجنـة .
- تحـديد حجم العمـالة المتوفرة بالمركز عن طريق تجميـع كشوف وتسجيل العمـال الموسميين الراغبين فى العمل من القرى التابعـة للمركز وتقييمها حسب فئات العمال وأعمارهم .
- الاشراف على لجان القرى الواقعة فى نطـاق المركز وتنسيق العمل فيها والمعاونة فى حل مشكلات تشغيل العمال الموسميين فيها .
- الاشراف على نقل العمال الى أماكن العمل وعودتهم لبلادهم .

(جـ) لجنـة القـرية :

- تنفيذ التعليمات المبلغة اليها على مستوى القرية وفقـا لتوجيهات لجنـة المركز .
- نشر التوعية اللازمة بين العمال الموسميين فى نطاق القرية .
- حصر وتسجيل العمال الموسميين بالسجلات الخاصة بذلك فى بطاقة موحـدة ووفقا للنموذج الذى يضعـه جهـاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين واخطـار العـامل بمواعيد السفر والاشراف على نقلهم الى اماكن العمل واستقبالهم عند عودتهم .
- تأدية الخدمات الاجتماعية للعمال ورعاية أسرهم أثناء غيابهم .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بالحكم المحلى أن تشكل بالمـدن أو الأحياء لجانا لرعاية وتشغيل العمال الموسميين وتبـاشر هذه اللجـان اعمالها تحت اشراف لجنة المحافظة .

وتتخذ الاجـــراءات اللازمة لادراج الاعتمـادات الماليـــة التى تخص الجهاز فى فرع خاص من موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى .

وينشأ بكل محافظة مضيفة للعمـــال الموسميين مكتب لاستقبالهم ورعايتهم فى مناطق العمل ويصدر تنظيم هذا المكتب وتشكيله وبيـــان كيفية مباشرته لاختصاصه قرار من المحافظ المختص ويراعى فى تشكيل هذا المكتب أن يضم ممثلين عن الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمـال الموسميين .

وتلغى جميع المكاتب الحكومية التى تبـــاشر تشغيل عمـــال الزراعة الموسميين او من فى حكمهم وتحل لجان العمـــال الموسميين المنصوص عليها فى هذا القرار محلها مع عـدم الاخـلال بحق العمال الموسميين فى الاشتغال مباشرة دون وساطة ولا يجوز لغير هـذه اللجـان التوسط فى اجراءات تشغيلهم ، كما لا يجـوز تحميل اجور العمـــال اية مصاريف ادارية .

وبهذا القرار الثورى .. تم القضاء نهائيا على مقاولى الأنفـــار .. واستقرار العمال الموسميين . ورفع مستواهم ..

عمال القطاع الخاص

قبل مايو سنة ١٩٧١ .. لم يصدر أى قرار لعمال القطاع الخاص .. برغم أن عددهم فى الدولة أكثر من ضعف عدد عمال القطاع العام .. أى انه لم يحصـــل عمال القطاع الخاص على أى ميزات قبل مايو ١٩٧١ .. فالتامينات الاجتماعية لم تشملهم جميعـــا .. ومن شملتهم كانت تسدد اشتراكاتها على أســـاس الحد الأدنى للأجور .. ويكفى أن يعلم القارىء أن الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص حتى مايو ١٩٧١ كان ٣١٢ر٥ قرشا شـــهريا طبقـــا للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والصادر قبل الثورة وظل يطبق على عمال القطاع الخاص حتى صدرت القرارات والقوانين التى تساويهم الى مستوى عمال القطاع العـــام .. وأصبح ما يطبق على عمال القطاع العام .. يطبق مثله على عمال القطاع الخاص . فى كثير من الأحوال .

وتحرك الحد الأدنى

فى عام ١٩٧١ صدر القانون رقم ٥٨ بشأن نظـــام العاملين المدنيين بالدولة وكذا القانون ٦١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، وقد تضمنت جداول المرتبات الملحقة بهذه القوانين رفع بداية التعيين بالحكومة والقطاع العام الى ٩ جنيه شهريا . وعليه أصبح الأمر يستدعى أيضا اعادة النظر فى أوضاع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فصـــدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الذى رفع الحد الأدنى لأجر العـــامل الى ٣٠ قرش يوميا بالنسبة للعامل البالغ ١٨ سنة على الأقل ويعمـــل فى أحـــد المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة ، فاذا نقصت سن العامل عن ١٨ سنة جاز أن يقل الأجر بنسبة قرش فى اليوم عن كل سنة بحيث يقل بأى حال من الأحوال عن ٢٥ قرش يوميا .

ونظرا لعـــدم شمول نفـــاذ تشريعات الحد الأدنى للاجـــور على جميـــع العاملين بالقطاع الخاص واسوة بما يتبع فى رفع الحد الأدنى للأجور مرة اخرى الى ١٢ جنيه شهريا بالنسبة للعاملين بالحـــكومة والقطاع العـــام بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/٧/١٨ متضمنا رفع الحد الأدنى لأجر العامل فى القطـــاع

الخاص الى ٤٠ قرش يوميا فاذا كانت سـنه تقل عن ذلك جاز أن يقل الأجر بنسبة قرشين فى اليوم عن كل سنة بحيث لا يقل الأجر بأى حال من الأحوال عن ٣٠ قرش يوميا .

اعانة غلاء المعيشـة

(ا) احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ :

صدر القانون المشار اليه بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨ ونص فى مادته الأولى على منح اعانة غلاء معيشة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ بنسبة ١٠٪ من الأجر للعامل الأعزب ، ١٥٪ من الاجر للعامل المتزوج ، ١٧٫٥٪ من الأجر بالنسبة للعـامل الذى يعول ولدا أو أكثر .

كما نص فيه على أن تتغير نسب الاعانة بتغير الحـالة الاجتماعية للعامل ومعاملة العاملة المتزوجة بالنسبة المقررة للعامل الأعزب اذا كانت هى وزوجها يعملان عند صاحب عمل واحد . وأضافت المادة الثانية حكما بعدم تجاوز ما يتقاضاه العامل من اجر واعانة غـلاء عن ٥٠ جنيها شـهريا فى جميع الأحوال مع النص على اعفاء الاعانة عند حساب الأجر فى تطبيق التأمينات الاجتماعية .

مزايا القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ :

ــ انصف القانون عمال القطاع الخاص من غير العاملين بالمحال التجارية والصناعية عنـدما قرر منح هـذه الاعانة لهم لأول مرة بعـد أن ظلوا محرومين منها سنوات طويلة . ويعنى ذلك توسـيع قاعدة حجم المستفيدين من مزايا اعانة غلاء المعيشـة .

ــ النص على اعفاء الاعانة من رسوم الضرائب على الأجور وعدم ادخالها فى حساب الأجر عند تطبيق التأمينـات الاجتماعية بهدف تحقيـق أكبر قدر من الاستفادة المادية للعامل لاتاحة الفرصة له فى اشـباع حاجاته الأساسية والضرورية .

ــ تدرج نسب العلاوة بالزيادة تبعا لزيادة الأعباء العـائلية أن يسـتهدف ويتلائم مع الأسعار التى من أجلها تقررت هذه الاعانة .

ــ لم يتضمن القانون المـذكور اى اشـارة الى لزوم استهلاك مقـدار الاعانة من اية زيادة فى الأجور التى يحصل عليها العامل ويعنى ذلك

فى الواقع احداث زيادات حقيقية فى دخول العاملين بالقطاع الخاص يتيح لهم فرصة لرفع مستوى معيشتهم .

(ب) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ :

وبتاريخ ٢ يونية ١٩٧٦ أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ متضمنا منح العاملين بالقطاع الخاص الذين مضى على التحاقهم بالعمل سنة على الأقل علاوة تقدر بنسبة ١٥٪ من الأجر للعاملين بخط الانتاج والفنيين ومساعديهم ١٠٪ من الأجر وبالنسبة لباقى فئات العاملين على أن يستثنى من نطاق تطبيق هذا القانون العمال المتدرجين أو العمال الذين يتقاضون أجرا مقداره ٧٥ جنيها شهريا فأكثر .

(ج) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٦ سنة ١٩٧٧ :

بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤ أصدر مجلس الشعب هذين القانونين ـ ويتضمن القانون رقم ١٥ منح جميع العاملين بالقطاع الخاص علاوة استثنائية تعادل ٥٪ من الأجر اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ كما تضمن القانون رقم ١٦ منح هؤلاء العاملين علاوة بنسبة ٧ر٥٪ من الأجر وقد استثنى القانون رقم ١٦ مجال التطبيق العمال المتدرجين او المتدربين او العمال الذين يتقاضى كل منهم أجرا شهريا مقداره ١٠٠ جنيه فأكثر .

كما لا يسرى الا على العمال الذين مضى على التحاقهم بالعمل سنة على الأقل مزايا القانونين رقم ١٥ ، ١٦ سنة ١٩٧٧ .

— اكد المشرع مرة أخرى أن الهدف من اصدار هذه التشريعات وهو محاولة الربط بين أجور العاملين ومستويات المعيشة المتغيرة من وقت لآخر .

— الغى القانون رقم ١٦ التفرقة التى كانت سائدة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ حيث قرر منح العلاوة لجميع العاملين دون تفرقة فى مقدار العلاوة بين العاملين بخطوط الانتاج وغيرهم .

— زيادة حجم المستفيدين من أحكام العلاوة طبقا للقانون رقم (١٦) حيث استفاد منه العامل الذى يتقاضى أجرا شهريا اقل من ١٠٠ جنيه بعد أن كانت ٧٥ جنيه فقط بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ .

— تحقيق العلاوة الاجتماعية بين جميع المواطنين فى كافة قطاعات العمل حيث قرر القانون رقم ١٥ منح علاوة استثنائية لجميع العاملين

بالقطاع الخاص بدون قيد أو شرط أسوة بما أتبع عند منح هذه العلاوة بالقطاعين الحكومى والعام .

ونتيجة لهذه القوانين والتى صدرت فى عهد السادات ارتفع الحد الأدنى لأجر العامل الذى كان يتقاضى ٥ر٣١٢ قرشا شهريا قبل عام ١٩٧١ الى ٠٥٠ر١٦ جنيها (وذلك بالنسبة للعامل الأعزب الذى يعمل فى غير خطوط الانتاج) ـ اى بزيادة قدرها ٩٥ر١٢ جنيها شهريا وبذلك تكون نسبة الزيادة فى اجره ٤١٣٪

اما بالنسبة للعامل الذى كان يتقاضى ٠٠٥ر٧ جنيها قبل عام ١٩٧١ فقد ارتفع اجره الى ٠٥٠ر١٦ جنيها (وذلك ايضا بالنسبة للعامل الأعزب الذى يعمل فى غير خطوط الانتاج) ـ اى بزيادة قدرها ٠٥٠ر٧ جنيها شهريا ـ وبذلك تكون نسبة الزيادة فى أجره ١١٤٪ .

وعند اعداد هذا الكتاب للطبع .. وافق مجلس الشعب على مشروع قرار بمنح العاملين بالقطاع الخاص علاوة قدرها ١٥٪ من الأجر بحد اقصى ٦ جنيهات شهريا تصرف بأثر رجعى ابتداء من يناير سنة ١٩٧٨ .

المزايا العمالية

١ ـ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الذى ساوى بين العاملين فى المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص وبين العاملين فى القطاعين الحكومى والعام بالنسبة لمدة الاجازة المرضية والأجر المستحق خلالها .

٢ ـ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ الذى ساوى العاملين فى القطاع الخاص بالعاملين فى القطاعات الأخرى بالنسبة لمدة الأجازة السنوية وقرر حقهم فى الأجازة العارضة .

٣ ـ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ الذى ساوى العاملين بالقطاع الخاص بالعاملين فى القطاع العام بالنسبة لأجازات الأعياد .

٤ ـ القانون الخاص يمنح العامل المخالط المريض بمرض معد اجازة بأجر كامل أسوة بزميله فى القطاع العام والحكومى .

٥ ـ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ وهو يقضى بصرف ما يعادل أجر شهر كامل لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى ٢٠ جنيها لعمال القطاع الخاص أسوة بما هو متبع لعمال القطاع العام والحكومة ثم اجر شهر الوفاة أيا كان تاريخ وقوعها وأجر الشهرين التاليين لشهر الوفاة .

الوجه الآخر
للقطاع الخاص

ولم يقتصر تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به على العمال فقط وانما ايضا على تشجيع الراسمالية الوطنية على الاستثمار .. وتمت ازالة العوائق من أمام أبناء مصر ليضيفوا المزيد من المشروعات الانتاجية الى صرح الاقتصاد المصرى .. وأيضا ليقدموا فرصا جديدة للعمالة أمام العمال المصريين ..

ويستحوز القطاع الخاص على قدرات وخصائص يتميز بها منها الاعتزاز بالملكية الخاصة والحرص عليها والذى ينبع من مبدأ عدم انفاق المال فى غير موضعه والعمل الدؤوب على انجاح المشروعات وتحقيق أهدافها ، فضلا عن حرية الحركة والتصرف مما يتيح له قدرات هائلة لانجاح الأعمال بعيدا عن الروتين والبيروقراطية . هذا بالاضافة الى الصلة الوثيقة بمواقع وميادين الانتاج والمعاملات والاحتكاك المباشر بحركة الأسواق فى الداخل والخارج .

ومن ثم التعرف على حاجة وأذواق تلك الأسواق والمرونة الكافية لتلبية هذه الحاجة بالسرعة الواجبة وفى الوقت المناسب .

كما ترجع أهمية هذا القطاع الى أن الدور الذى يمكن أن تلعبه الرأسمالية الوطنية ينبع من وجود عدد لا حصر له من وحدات الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية ومجالات التجارة الداخلية والملكيات الصغيرة . ومن ثم فان برامج التنمية يجب الا تغفل دور راس المال الخاص ولا دور الملكية الخاصة فهى وعاء للمدخرات يجب تعبئته للتنمية بالاضافة الى الحجم او الوزن الاقتصادى للقطاع الخاص فهو يملك خبرة كبيرة فى تنظيم الأعمال واداراتها كل هذا بجانب أهميته الكبرى فى استيعاب الأيدى العاملة بأقل استثمار أو تكلفة .

فترة الانغـــلاق

بالرغم من هذه الأهميات التى أشرنا اليهـــا ومن أن جميع المواثيق الرسمية للدولة قد نصت على ضرورة قيام القطاع الخاص بجانب القطاع العام الا أنه لم يحظ بنفس القدر من الرعاية التى نالها القطاع العام ومن ثم لم تتح له الفرصة الواجبة لاداء دوره وبصفة خاصة فى الفترة منـــذ عام ١٩٦١ وهى السنة التى شهدت عمليات التنظيم الكبرى .

وظل القطاع الخاص فى حالة شـــديدة من المعـــاناة حتى عام ١٩٧١ والتى استوجبت ظروفه حشد كافة الطاقات والامكانيات بالبلاد لتنشيط الاقتصاد المصرى ومواجهة الظروف الاقتصادية القاسية بعد النكسة .

تنشيط القطاع الخاص

فبدأت الأوساط الرسمية والشعبية فى اتخـــاذ الكثير من الاجراءات لتنشيط القطاع الخاص الصناعى وتشجيعه وحفزه للقيام بدوره الفعال فى هذه الظروف وكان من أهم هذه الاجراءات :

١ ــ تأمين المواطنين على حرياتهم وحياتهم وأموالهم والغـــاء الاجراءات الاســـتثنائية مما كان له أثر طيب فى خلق جو من الاســـتقرار الاقتصـــادى وبث الطمأنينـــة فى نفوس أصحاب رؤوس الأموال الوطنيـــة .

٢ ــ منح المستثمرين الوطنيين بالقطاع الخاص نفس مزايا المستثمرين العرب والأجانب .

٣ ــ اباحة الاستيراد بدون تحويل عمـــلة بالنسبة للخامات ومستلزمات الانتاج والآلات والمعـــدات .

٤ ــ تخفيض الرسوم الجمركية على بعض الخامات .

٥ ــ الغاء بعض قرارات الحظر التى كانت مفروضة على بعض الأنشطة .

كما نال هذا القطاع مزيدا من الرعاية لا سيما بعد نصر أكتوبر المجيـــد ١٩٧٣ ، واعـــلان ســـياسة الانفتاح الاقتصـــادى والتى تهدف بالدرجـــة الأولى الى تعويض الاستثمار الصناعى الخاص عما أصابه فى فترة الانغلاق وتنشيطه وتنظيم القدرات الذاتية فى مصر . فصـــدر قانون الاســـتثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وما تضمنه من أن الشركات التى تنشأ فى ظله تعتبر من شركات القطـــاع الخاص أيا كانت الطبيعية القانونيـــة

للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات والالوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

وكانت هذه الاجراءات الحكيمة الواعية بارقة امل وشعاع انار الطريق أمام المواطنين المصريين الى نمو مشرق مضمون العواقب .

الاستثمار فى القطاع الصناعى

أمكن تقدير رأس المال المستثمر فى القطاع الخاص فى مجال الصناعات التحويلية بحوالى ١٠٠ (مائة) مليون جنيه . وذلك فى عام ١٩٧٠ وطبقا للخطة (٧٠ – ١٩٧٤) التى اعدها اتحاد الصناعات مع وزارة الصناعة فان القطاع الخاص فى ذلك الوقت يمكن أن يزيد معدل استثماراته بنحو ١٠ (عشرة) ملايين جنيه سنويا وبذلك فيكون اجمالى رأس المال المستثمر فى عام ١٩٧٦ نحو ١٧٠ مليون جنيه وتمثل هذه الاستثمارات ١٦٪ تقريبا من اجمالى رؤوس الأموال المستثمرة فى قطاع الصناعات التحويلية فى القطاعين العام والخص .

وجدير بالذكر انه بمتابعة الخطة التى أشرنا اليها نجد أن هذا القطاع قد تجاوز المستهدف من هذه الخطة حيث بلغ انتاجه الفعلى فى آخر سنواتها (عام ١٩٧٦) نحو ٧٣٥ر٣ مليون جنيه (تمثل ٢٥٪ من اجمالى انتاج القطاعين العام والخاص فى مجال الصناعات التحويلية) كما بلغت صادراته فى نفس العام ١٩٧٦ اذ بلغت ٤٤ر٣ مليون جنيه تمثل نحو ١٩٪ من اجمالى الصادرات للقطاعين فى مجال الصناعات التحويلية) .

ويرجع ذلك النشاط الى التسهيلات والحوافز التى أعطتها الدولة لهذا القطاع من خلال اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المنضمة اليه .

وفيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص الصناعى فى عام ١٩٧٦ طبقا لبيانات الهيئة العامة للتصنيع نجد أن المشروعات التى وافقت عليها الهيئة يبلغ عددها ٦٥٧ مشروعا تبلغ جملة تكاليفها الاستثمارية نحو ٨٢ر٤ مليون جنيه وتستوعب نحو ٢٢٥٩٨ عاملا تبلغ جملة أجورهم بنحو ٥ر٦ مليون جنيه .

يخص الصناعات الكيماوية منها (وتشمل الجلدية) – ١٤٣ مشروعا تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٢٥ر٣ مليون جنيه (وتمثل نحو ٣٠ر٣٪ من اجمالى تكاليف القطاعات الصناعية المختلفة) – كما تستوعب نحو

٤٠٥١ عاملا (يمثلون نحو ٩ر١٧٪ من اجمالى العاملين فى القطاعات الصناعية المختلفة) – وتقدر اجورهم بنحو ٧ر١ مليون جنيه (تمثل نحو ٤ر٣٠٪ من اجمالى أجور العاملين فى القطاعات الصناعية المختلفة) .

العمالة والأجور

تستخدم مصانع القطاع الخاص أعدادا كبيرة من العمالة لأن معظمها يعتمد على الآلات التسيطة وليس على خطوط الانتاج الأتوماتيكية ويبلغ عدد عمال القطاع العام فى مجالات الصناعات التحويلية فى عام ١٩٧٤ نحو ٥٤٠ الف عامل بمتوسط اجر سنوى ٣٥٩ جنيها للعامل بينما عددهم فى القطاع الخاص نحو ٤٩٦ ألف عامل بمتوسط أجر سنوى ١٢٤ جنيها وهذا يوضح زيادة نسبة العمالة فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام حيث نجد أنه بالرغم من أن اجمالى قيمة الانتاج فى القطاع الخاص يصل الى ٩٠٪ تقريبا من عددهم بالقطاع العام والى نحو ٤٧٪ من اجمالى العاملين فى القطاعين العام والخاص فى مجال الصناعات التحويلية كما أن متوسط أجر العامل يقل كثيرا عن مثيله فى القطاع العام نظرا لعدم تدرج الأجور سنويا كما تمثل الأجور المدفوعة نسبة قدرها ١٨٪ من اجمالى الأجور المدفوعة فى القطاعين العام والخاص .

وقد زادت أجور العمال فى بعض المهن زيادة كبيرة ومنهم عمال البناء والحرفيين واصبح دخلهم يمثل اكثر من المستوى الأول فى لائحة العاملين بالقطاع العام والحكومى .

العمال .. قبل الصحفيين

فى احـــد الاجتماعات الدورية للرئيس مع كبار الصحفيين كان اجتماعا هاما فى اســتراحة الرئيس بالقنــاطر الخيرية .. آثار الزميــل ابراهيــم البعثى موضوع مشروع لائحــة الصحفيين وضرورة وجــود لائحــة تنظم أجورهم ..

وتحدث الرئيس عن المشروع الذى قدمه اليـــه الأستاذ عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين وقتئذ .. وشرح الأستاذ الصاوى المشروع ..

وتحدث الرئيس وشرح وجهة نظره .. وطلبت الكلمـــة .. وقلت ما دمنا نتحدث عن الائحة للصحفيين .. فان عمال الطبـــاعة والعاملين بالصحافة من غير الصحفيين فى حاجة أيضا الى نظرة ..

وقال الرئيس السادات كلمة تاريخية « لن توقـــع يدى عـــلى لائحـــة للصحفيين قبل أن توقع للعاملين بدور الصحف أولا » وفعلا صدرت لائحة للصحفيين واخرى للعاملين بدور الصحف وطبقت اللائحتان فى وقت واحد.

هكذا كان الرئيس دائما مع العمال أولا .. وكان لهذا أثره عنـــد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة .. وفى اجتماع لرؤساء تحرير الصحف فى مكتب المهندس ســـيد مرعى عن التصور فى تشكيل المجلس الأعلى للصحافة .. تحدث فيه الأستاذ مصطفى أمين والأستاذ موسى صبرى والأستاذ فكرى أباظه والأستاذ عبد المنعم الصـــاوى .. طلبت أن تمثل النقابة العـــامة للعاملين بالصحـــافة فى المجلس برئيسها .. وقد عقب المهندس سيد مرعى بالموافقة وأصبح العمال لأول مرة أعضاء فى المجالس العليـــــا .

الانفتاح .. عمالة .. وانتاج

قال الرئيس .. ما معنى الانفتاح الاقتصادى .. معناه كلمتان .. انتاج وعمالة .. الانتاج يعنى بيزيد انتاج البلد .. علشان أستطيع أعطى لكل انسان ما يريده من طعام .. من ملابس .. من كل شيء .. عمالة يعنى عمال بتشتغل ويزيد عدد العمال والعاملين عندى حسب ما بيطلع عندى كل سنة ما يتعطلش حد ..

ولذلك فقد انتهجت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى على العالم شرقه وغربه بهدف تعظيم القدرة الذاتية للموارد الاقتصادية المصرية المتاحة واستغلالها أكفأ استغلال ممكن ومن ثم تحقيق مستوى أفضل لمختلف طبقات الشعب فضلا عن المساهمة مع المجتمع الدولى فى الازدهار الاقتصادى وابراز الدور الحضارى المصرى الذى لمسه العالم اجمع منذ ما يزيد على السبعة آلاف من السنين الماضية .

ومنذ اتباع هذه السياسة بدأ العالم يتطلع الى الدور القيادى الرائد الذى تقوم به مصر فى مجال التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ، واخذت وفود الدول تفد الى مصر .

لقد خطت هذه السياسة خطوات جادة وايجابية فى كافة المجالات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة . حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية حتى نهاية يناير ١٩٧٧ - ٣٤٣ مشروعا داخل البلاد يبلغ اجمالى تكاليفها الاستثمارية ٧٣٥ر٣ مليون جنيه منه ٤٩٢ر٦ مليون جنيه بالعملات الحرة ٢٤٣٧ مليون جنيه بالعملة المحلية هذا بالاضافة الى المشروعات التى وافقت عليها هيئة استثمار المال العربى والأجنبى بنظام المناطق الحرة الخاصة وعددها ٥١ مشروعا اجمالى رأس مالها ٦٤٧ر٢ مليون جنيه منه ٦٩٣ر٨ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٤ر٣ مليون جنيه بالعملة المحلية وتقع هذه المشروعات فى مناطق :

القاهرة والاسكندرية والسويس وسوف يتركز انتاجها فى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية والكيماوية والبترول والثروة الحيوانية .

وبالنسبة للمناطق الحرة العامة فقد بلغ عدد مشروعاتها الاستثمارية ١٣٩ مشروعا رأسمالها ١٦٧ر٧ مليون جنيه منه ١٥٣ر٦ مليون جنيه بالعملات الحرة و ١٤ر١ مليون جنيه بالعملة المحلية .

التنفيــــذ

بالنسبة للمشروعات فى المجموعة الأولى وعـــددها ٣٤٣ مشروعا بلغ عدد المشروعات التى بدأت الانتاج فعلا ٦٩ مشروع اجمالى رأسمالهـــا ١٢٩ر١ مليون جنيه منه ١٠٥ر٥ مليون جنيه بالعمـلات الحرة و ٢٣ر٦ مليون جنيه بالعملة المحلية .

كما بلغ عدد المشروعات تحت التنفيذ ٢١٠ مشروعا ورأسمالها ٢٣٩ مليون جنيه وباقى المشروعات وعددها ١٥٤ مشروعا فى طريقها لاتخـاذ الاجراءات التنفيذية وبالنسبة للمشروعات التى بدأت الانتاج وتلك التى تحت التنفيذ فان انتاجها يتركز فى صناعة الغـزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية وصناعات التعدين ومواد البناء والصناعات الكيماوية والدوائيــة .

ويتضح من هذا الموجز أن قطاع الصناعة قد استحـوذ على نصيب كبير من هذه المشروعات وبعبارة أخرى فان الانفتاح يسير فى خط التنمية الصناعية المرسوم له من خلال الخطة العـامة للتنميــــة الاقتصـادية والاجتماعية للدولة ولا يخفى علينــــا أننا فى بداية الطريق وقد نتعرض لبعض السلبيات التى يمكن تداركها بترشيد هذه السياســــة وتوجيهها للأهداف المرجوة منها وبعد القاء هذه النظرة السريعة الموجزة تورد فيما يلى تفصيلا لما أجملناه :

المشروعات الاستثمارية (داخل البلاد)

بلغ اجمالى عدد المشروعات الاستثمارية التى وافق عليها مجلس ادارة الهيئة ٤٣٦ مشروعا استثماريا (داخل البلاد) بخلاف ما رفضه مجلس الادارة من مشروعات لعدم جديتها وعدم ملاءمتها للاقتصاد القومى والبالغ عددها ١٥٠ مشروعا .

وقد تم سحب ٩٣ مشروعا منها لعدم اتخاذها الاجراءات التنفيذية رغم تجديد المدة القانونية فيكون عدد المشروعات الموافق عليها وموافقاتها سارية المفعول حتى ١٩٧٧/١/٣١ (شاملة الجلسة الأخيرة لمجلس الادارة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦) ٣٤٣ مشروعا استثماريا داخل البلاد .

يبلغ اجمالى رأسمالها ٧٣٥٫٣ مليون جنيه منه ٤٩٢٫٦ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٢٤٢٫٧ مليون جنيه بالعملة المحلية .

(هذا بالاضافة الى المشروعات التى وافق عليها مجلس الادارة بنظام المناطق الحرة الخاصة) كما يوجد مشروعات تحت الدراسة وعددها ٧٨ مشروعا وافقت عليها الجهات الفنية المختلفة وتستكمل دراستها النهائية مع المستثمرين .

وتنقسم المشروعات الموافق عليها ٣٤٣ مشروعا الى الآتى :

اولا ــ تشمل هذه المشروعات ١٦ قطاع فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى هى :

عدد

٨ قطاعات صناعية : تشمل ١٨٧ مشروعا صناعية يبلغ راسمالها ١٨١٫٣ مليون جنيه منه ١٠٧٫٧ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٧٣٫٦ مليون جنيه بالعملة المحلية وهذه المشروعات الصناعية تمثل ٢٤٫٧٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها كما توفر فرص عمالة محلية لعدد ٢٦٨٨٣ عاملا مصريا .

وهذه القطاعات هى :

قطاع الغزل والنسيج ــ الصناعات الغذائية ــ المعدنية ــ الهندسية ــ التعدين ــ مواد البناء والحراريات ــ الكيماوية ــ الدوائية .

٨ قطاعات اخرى : تشمل ١٥٦ مشروعا يبلغ اجمالى راسمالها ٥٥٤ر. مليون جنيه منه ٣٨٤ر٩ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ١٦٩ر١ مليون جنيه بالعملة المحلية . وهذه المشروعات تمثل ٧٥ر٣٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها كما انها توفر فرص عمالة محلية لعدد ٣٩١٥٨ عاملا مصريا .

وهذه القطاعات هى :

قطاع الثروة الحيوانية ــ الاســكان ــ المقاولات ــ النقل ــ استثمار الأموال ــ البنوك ــ السياحة ــ الصحة ــ المستشفيات .

نقص حالات
التوقف عن العمل

ونتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى سارت عليها الحكومة طبقا لتعليمات السيد الرئيس الرشيدة ، ترتب على ذلك النقص المستمر فى حالات توقف المصانع عن العمل أو احتمال توقفها .

وقد لوحظ بأن السبب الرئيس فى حالات التوقف عن العمل وبالتالى تعطيل العمال عن تأدية عملهم كان يرجع الى نقص المواد الخام ـ لذلك قامت الحكومة بتوفير المواد الخام لأصحاب الأعمال حتى لا تتوقف مصانعهم خاصة وأن نسبة الحالات التى ترجع الى تعذر الحصول على المواد الخام كانت تمثل حوالى ٧٥٪ من مجموع حالات التوقف عن العمل .

وبالرجوع الى احصائيات وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى بالنسبة لحالات التوقف عن العمل تبين بأنها كما يلى :

السنة	عدد حالات التوقف عن العمل واحتمالاته
١٩٧٣	١٩٧
١٩٧٤	١٠١
١٩٧٥	٧٤
١٩٧٦	٤٦

من هذا الجدول تبين نسبة النقصان المستمر فى هذه الحالات اذ كانت فى عام ١٩٧٣ عدد ١٩٧ حالة فأصبحت فى عام ١٩٧٦ عدد ٤٦ حالة أى نقصت الى أقل من الربع .

أول مايو عيد العمال

كان حديث الرئيس السادات لعمال مصر فى أول مايو سنة ١٩٧١ فى حلوان هو البداية الحقيقية لثورة التصحيح .. فلأول مرة يهاجم مراكز القوى فى خطاب عام .. وللتاريخ وبحكم عملى الصحفى .. فلقد حاولت مراكز القوى فى هذا اليوم أن تستغل هذا التجمع العمالى ضد الرئيس السادات ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ..

ولقد جند عبد المجيد فريد أمين العاصمة فى ذلك الوقت عددا من أنصاره وأجلسهم فى الصفوف الأولى ليرددا بعض شعارات الجهاز السرى .. ولكن جموع العمال فى السرادق أحبطت هذه المؤامرة .. وهذا لم يمنع الرئيس السادات من اعلانه بدء ثورة التصحيح .. وأقال فى مساء اليوم نفسه على صبرى وكانت مقدمة ثورة التصحيح .. وانشغل الرئيس السادات بعد ثورة التصحيح بالاعداد لمعركة أكتوبر المجيدة العاشر من رمضان ..

وللتاريخ أيضا فقد حاولت مراكز القوى أن تتدخل بالتعديل فى خطاب الزميل عبد اللطيف بلطية رئيس الاتحاد فى هذا اليوم ولكنه رفض وكان خطابا قويا وجهه للرئيس معبرا بذلك عن حب وتقدير عمال مصر للسيد الرئيس .

العمال جيش
آخر منتصر فى أكتوبر

واذا كانت قواتنا المسلحة الباسلة هى قطعة معبرة عن شعبنا كله العامل والفلاح والطالب والمهندس والفنى ..

ان من حق العمال بالذات فى يوم عيدهم أن نسجل انهم لعبوا دورا حيويا خطيرا فى المعركة فى مجالات خاصة به فهم الذين ساهموا مع قواتنا المسلحة فى بناء القواعد والطرق والمطارات وكل ما يلزم القوات المسلحة من انشاءات وكانوا يقومون بذلك فى كثير من الأحيان تحت الضرب المتواصل من طيران العدو وكان منهم شهداء وهم الذين قاموا بواجبهم فى مصانعهم الحربية والمدنية خلال مرحلة الصمود وحرب الاستنزاف والاعداد للمعركة الكبرى من أجل تزويد القوات المسلحة بكل احتياجاتها خلال شهرين فقط ايام حرب الاستنزاف زودت مصانعنا القوات المسلحة بما يقدر ب ١٠٠ الف طن من الحديد والصلب . وهذا مثل واحد من أمثلة كثيرة تدل على أن العمال كانوا سندا حقيقيا للجيش وهم كعاملين فى المرافق الاقتصادية الحيوية قد تعرضوا ايضا للضرب من العدو فى ابو زعبل وغيرها حين ظن العدو انه يضرب هذه المواقع الانتاجية يمكن أن يكسر روحنا المعنوية او ان يحطم جبهتنا الداخلية والعمال أخيرا كفئة كبرى من فئات هذا الشعب ساهموا مثل سائر الفئات فى تحمل أعباء الحرمان من اجل توفير كل احتياجات المعركة .. ان العمال فى مصر بعد ٦ اكتوبر المجيد هم أيضا جيش آخر منتصر .

العمال ردوا على الاشاعات

فى احتفالهم سنة ١٩٦٩

حرص الرئيس السادات فى كل مراحل حياته على تكريم العمل والعمال ففى عام ١٩٦٩ وكان الرئيس يشغل منصب نائب رئيس الجمهـــورية .. حضر الحفل الذى أقامته وزارة العمل فى عهـد الوزير كمال رفعت فى ذلك الوقت للعـامل المثـــالى .. وتوزيع كؤوس الانتاج على الشركات واللجان النقابية الفائزة وتحدث ســيادته فى هذا الاجتماع .. وكرم العمل والعمال .. واستقبل سيادته من العمال استقبالا حافلا .. وكانت الجماهير العمالية ذلك الوقت تحس بصراعه مع مراكز القوى .. وتعرف الجماهير انه مع الشعب .. وأن مراكز القــوى كانت تريد عزله من منصبه .. وتثير حوله الاشاعات الكاذبة .. ولكن كان استقبال العمال لســيادته ردا على هذا .. تكريما لسيادته .. وحتى يتــأكد أن العمـــال بل والشعب يؤيده ويعرف المؤامرات الدنيئة ضده .

النقابيون ..
فى العائلة المصرية

حرص الرئيس السادات على حماية القيادات العمالية .. لارتبـــاطه الوثيق بهم .. وعند اعادة انتخابات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى أصدر سيادته قرارا بتعيين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام للعمال اعضاء فى المؤتمر .. وشاركوا فى كافة اللجان .

وعند اعادة تشكيل اللجنة المركزية بصورتها الجديدة .. كرمز للعائلة المصرية .. اصدر الرئيس قرارا بتعيين رؤساء النقابات العامة أعضـــاء فى اللجنة . وقد انتخبت اللجنة الدكتور مصطفى خليل أمينا عاما وقد حرصت ان يكون احد مساعداه من العمال والفلاحين .

وطبقا لتوجيهات السيد الرئيس السادات .. فقد نص قانون الأحزاب على وجوب احترام نسبة الـ ٥٠٪ للعمـــــال والفلاحين على الاقل فى كل تنظيماتهـــا ..

بل لقد قننت هذه النسبة فى الدستور وكافة اللوائح والنظم ومراعاتهـــا فى كل التنظيمات بدقة .

السادات والحركة النقابية

اهم أحداث هذه الفترة نقابيا هى صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والخاص بالنقابات العمالية .. ولأول مرة فى تاريخ مصر يكون للحركة النقابية قانون مستقل بعد أن كانت مجرد بابا فى قانون العمل ..

وقد حقق القانون تقرير حق ابداء الرأى فى كافة مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال ، والمشاركة فى مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة والمشاركة فى اصدار القرارات المنفذة للقانون .. وتحقيق كامل الاستقلالية للحركة النقابية فى عملها ونشاطها وعلاقتها العضوية والتنظيمية .

وقد ظهر ذلك واضحا فى أن الاتحاد العام للعمال قد ناقش خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقانون الضرائب .. وقانون التأمين الاجتماعى .. وقوانين العاملين بالقطاع العام والحكومة والقطاع الخاص وقرار الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص ..

وعقد الاتحاد مؤتمرا للأجور والأسعار ومؤتمرا للثورة الادارية ومؤتمرا للانتاج ومؤتمرا للقطاع الخاص ومؤتمرا للتأمين الصحى .. وكثير من التوصيات صدرت بشأنها قرارات أو تعديلات فى التشريع .. وفى كل مناسبة حضر المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب أو السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء أو الوزراء المختصون .. كانوا جميعا يؤكدون التجاوب الكامل بين جميع الأجهزة والمؤسسات فى الدولة وبين العمال واتحادهم .

وقد حقق القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ مزايا عديدة للحركة العمالية أهمها :

- منح اللجنة النقابية ــ قاعدة التشكيل النقابى ــ شخصية اعتبارية كاملة .

- النص صراحة فى القانون على أن يكون من بين اختصاصات اللجنة النقابية ، حقها فى ابداء الرأى فى لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالعاملين بالمنشأة سواء عند وضعها أو تعديلها .

والنص أيضا على أن يكون من بين اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال ، حقه فى المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية العامة وفى ابداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال .

عدم سريان أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات المنظمات النقابية ، وبالتالى عدم قيام هذه المنظمات باخطار أى جهة عن اجتماعاتها .

- زيادة مدة الدورة النقابية وجعلها ثلاث سنوات .
- اعتبار أموال المنظمات النقابية أموالا عامة ، وعدم جواز الحجز على مقار المنظمات النقابية أو الأثاث أو المعدات أو الأموال اللازمة لنشاطها .
- تقرير اعفاءات ضريبية للمنظمات النقابية ومنحها بعض المزايا الأخرى .
- قيام الاتحاد بالرقابة المالية على المنظمات النقابية وكافة جوانب النشاط الأخرى .
- مشاركة الاتحاد الايجابية فى وضع واعداد القرارات المنفذة للقانون ولوائح النظم الأساسية والمالية .

وقد أرفق بالقانون جدول للتصنيف النقابى حدد عدد النقابات ب ٢١ نقابة عامة كما أجاز القانون للاتحاد تعديل هذا الجدول وأن يصدر بهذه التعديلات قرار من وزير القوى العاملة .

وعلى أساس هذا القانون تأكدت حرية التنظيم النقابى ، وأخذ بالأسلوب الديمقراطى فى تشكيل المنظمات النقابية ، وفى علاقة هذه المنظمات بعضها بالبعض الأخر وفى اتخاذ القرارات .

وفى يوليو ١٩٧٦ بدأت الدورة النقابية الخامسة وركز الاتحاد على السكرتاريات المتخصصة داخل مجلس ادارة الاتحاد وزيادة فاعليتها وتدعيمها بالأجهزة الفنية ، وقد تم تشكيل إحدى عشرة سكرتارية تختص كل منها بنشاط معين .

كذلك أعاد الاتحاد تشكيل الاتحادات المحلية للعمال بالمحافظات مع التوسع فيها . وقد بلغ عدد الاتحادات المحلية التى شكلت حتى الآن عشر اتحادات محلية فى محافظات الاسكندرية ــ البحيرة ــ الغربية ــ الشرقية ــ الدقهلية ــ القليوبية ــ الجيزة ــ اسيوط ــ قنا ــ أسوان ..

مع نقابة النقل البرى

منذ الشـــباب

الرئيس السادات شارك منذ فجر شـبابه فى النضال الوطنى المصرى وعمل سنوات طويلة بين صفوف العمال الكادحين وعرف عن قرب الارتباط الوثيق بين الحركة الوطنية والحركة العمالية ولمس الدور الهام الذى يضطلع به عمال مصر فى النضـــال الوطنى والقـومى من أجل الحـرية والتقـــدم والرخـــاء ..

ويقول الرئيس السادات بنفسه عن هذه العـــلاقة فى خطـابه لعمال النقل البرى .

« سأفخر دائما بالفترة اللى قضيتها وأنا أكافح واحد منكم وانا استظل بحمايتكم وبتأييدكم . كم من مرة والبوليس الســياسى يتعقبنى والمباحث تتعقبنى والمخابرات البريطانية تتعقبنى .. كم من مرة استطعت فعـــلا أن اقلت من كل هؤلاء تحت مظلة من الاخوة اعضاء النقل فى كل انحاء الجمهورية وكنا بنعمل فى تنظيم سرى واحـد . كان مجرد أن احنا حانلتقى وبدون أن يتكلم كان بيعرف كل واحد منا الدور المطلوب منه ايه ولم تستطع تلك القوى أبدا أن تنتزعنى من بينـــكم .. انتم وكما قلت تفرضون حمايتـكم الكاملة ومعاونتكم الكاملة لى » .

أريد أن أقول لجميع عمال مصر وأقول أيضـا للشعب المصرى كله اننى فخور بانتسابى اليكم .. اقول للكل اننى فخور بانتسابى اليكم .

والرئيس السادات يتذكر دائما هذه الفترة الهامة من تاريخـــه وتاريخ مصر .. وهذا ما دفعــه الى تدعيم بنك ناصر .. وطلب تمليك سيارات الأجرة وسيارات النقل بالتقسيط المريح .. وما دفعه ايضا الى التأمين على السائقين والتباعين .. والى الاهتمام بالتأمينات الاجتماعية ..

وهو يهتم بالســائقين اهتمـاما شخصيا .. وذات مرة قرأ الرئيس السادات فى مجلة النقل البرى التى تصدرها النقـابة العـامة لعمال النقل مشـكلة عامل من عمال النقل البرى فى بنى سويف لم يصرف التأمينـــات الاجتماعية وضعف بصره وأصبح عاجزا عن الكسب .. أمر الرئيس بصرف

٣٠٠ جنيه من جيبه الخاص الى أن تسوى التأمينات الاجتماعية مستحقاته .. واستلم الشيك الزميل محمد محمد العقيلى رئيس النقابة العامة وسلمه للعامل .

ومما يذكر أن الجمعية العمومية للنقابة العامة للنقل البرى قررت بالاجماع انتخاب الرئيس رئيسا فخريا للنقابة العامة .. واستمرار عضويته بها .. ومما يذكر أيضا أن الرئيس السادات قد تعرف بالزميل العقيلى فى فترة نضاله ضد الاستعمار .

أحداث الهروب

ومن الفترات التى لا زالت محفورة فى وجدان انور السادات تلك الأيام التى قضاها مطاردا وهاربا من الارهاب والظلم .. فى هذه الفترة مرت به أحداث أثرت فى مجرى حياته كلها .. يقول عنها الرئيس :

« كانت فترة الهروب مليئة بالأحداث .. فقد كان لابد أن أعمل لكى اجد لقمة العيش لى ولأولادى فلم يكن والدى فى وضع يسمح له بمساعدتى بأى شىء على الاطلاق . ولذلك كان على أن أخرج للحياة فأطلقت ذقنى لأخفى ملامحى وسميت نفس الحاج محمد » .

أول ما قمت به هو أنى عملت حمالا على عربة لورى كان يملكها زميلى حسن عزت . بدأنا أنا وسائق اللورى بالعمل لحساب تاجر اسمه غويبة كان متعهدا للجيش البريطانى فى الاسماعيلية . واذكر انه فى مرة من المرات وصلنا الاسماعيلية فى المساء فتكرم علينا غويبة وسمح لنا أن نبيت ليلتنا فى مكتبه على الأرض .

كان غويبة هذا مليونيرا من أغنياء الحرب فلما أصدر عبد الناصر قوانين الاشتراكية فى سنة ١٩٦١ وضع غويبة أمواله تحت البلاطة كما نقول وارتدى ملابس رثة للغاية فصدق عبد الناصر ورجاله انه معدم فعلا . ولم يكن غويبة فريدا فى هذا فقد فعل مثله الكثيرون من الأثرياء فى عهد عبد الناصر وقبله . فالشعب المصرى على مدى تاريخه الطويل قد تعلم كيف يخدع حكامه اذا تعارضت أوامر الحكام مع رغبات الشعب ومصالحه .

نعود الى قصتى مع غويبه . فى المرحلة الثانية من عملى معه عهد الى بنقل الخضر والفاكهة الى معسكر الانجليز فى التل الكبير .

واذكر أننى عندما سلمت أول شحنة لاحظت أنها محملة بأسوأ أنواع البرتقال فأندهشت ولكنى اكتشفت أن هناك اتفاقا بين المتعهد ومسئول التموين بالجيش الانجليزى على الغش طبعا .

وبعد فترة طلبوا منا عدم امدادهم بأى تموين . فقد لجأوا الى استيراد جميع متطلباتهم من اليهود فى فلسطين .. ربما لأنهم كانوا أكثر قدرة على الغش والرشوة من المصريين . وربما لسبب آخر لا أعرفه ولكن بهذا توقف عملى مع غويبة .

عملت بعد ذلك فى بلدة اسمها مزغونة (بالقرب من القاهرة) وكان عملى بها أن انقل الحجر (الدبش) من المراكب الآتية بالنيل الى أن أصل بها الى الطريق الذى كان فى ذلك الوقت يرصف بين القاهرة واسوان .

كنا نعمل من مطلع الفجر الى غروب الشمس دون توقف وفى نهاية اليوم كنت أهرع الى مطعم صغير حيث أتناول شوربة العدس الساخنة فى برد الشتاء القارس بعد جهد وجوع يوم بأكمله . فكانت أشهى طعام أكلته فى حياتى بمجرد أن التهمه وأحس بالشبع والدفء أوى مباشرة الى جراج مسقف بالصفيح لأنام .

كان ذلك فى ديسمبر ٤٤ ومع مجى سنة ١٩٤٥ انتقلت الى بلدة أبو كبير بالشرقية وعملت فى مشروع شق ترعة رى تسمى ترعة الصادى بالمنطقة وكان من عادة مصلحة الرى فى ذلك الوقت تشق ترعة جديدة كل سنة .

سكنت فى منزل غفير فى مكان اسمه عزبة طلعت أجرته منه وكان السقف من حطب القطن . وفى ليلة من ليالى الشتاء أمطرت السماء مطرا شديدا فاخترق الماء سقف الحجرة وبدأ يتساقط فوقى .. ماذا أفعل ؟

غطيت رأسى وجسمى بقماش خيمة صغيرة كنت أحملها معى دائما . وتحمل قماش الخيمة المطر الذى لم ينقطع طول الليل وظل ينهمر بغزارة فوق الخيمة وأنا تحتها أسمعه يضرب القماش بعنف مما أطار النوم من عينى ولكن لعله التعب والاجهاد أو لعله صوت المطر وهو يسقط فوقى فى رتابة لا أعرف ولكنى نمت تلك الليلة نوما عميقا الى أن طلع الصباح وكان الخفير يجاملنى فيقدم لى كل صباح اللبن الزبادى أو اللبن (المترد) فأتناوله ولم أكن أعلم ان معدتى ليست سليمة وان اللبن بالذات من أكثر الأشياء التى تضر بها .

تم مشروع شق الترعة فوجدت نفسى مرة أخرى بدون عمل ولكن لم يطل انتظارى . ففى بلدة سنور شرق النيل جنوب بنى سويف فى صعيد مصر وسط الصحراء القاحلة وجدت عملا واشتغلت كانت هناك شركة مصر للمناجم والمحاجر وهى تملك امتياز منجم الرخام الالباستر الوحيد الموجود فى هذه المنطقة وكان هذا المنجم يعمل أيام الفراعنة ثم أهمل الى أن أتى محمد على فأعاده الى العمل وبنى منه مسجد القلعة فى هذا المنجم عملت وكان يبعد عن شاطىء النيل ٥١ كيلومترا ولكن محمد على أقام استراحات كل منها تبعد عن الأخرى ١٧ كيلو . وبقايا هذه الاستراحات قائمة وموجودة الى اليوم .

كنت أعمل كمقاول لنقل الرخام . وسوف تدهش اذا علمت أن الاستراحة التى بناها الملك فاروق فى الهرم لنفسه من هذا الرخام (وهى اليوم كازينو) وان جميع رخام هذه الاستراحة قد قطعته أنا من المحجر ونقلته بنفسى الى منطقة الأهرامات لكى يبنى فاروق استراحته ثم لكى يستمتع بها الشعب اليوم بعد أن أصبحت كازينو مفتوحا للشعب .

تكريم الرواد الأوائل

وبنظرة عادلة ولفتة الى الخلف وفى محاولة انسانيـــة وجادة لتقـدير ووفاء وتكريم جيل القيادات العمالية التى حملت المشـاعل وأنارت الطريق ومهدته للجيل النقـابى الحـاضر والتى عاصر الرئيس بعضا منها فى فترة كفاحـــه ، كان لا بد من توفير الاســتقرار والأمن الاقتصـادى لقـدامى النقـــابيين ..

ولهذا فقد أصدر الرئيس القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ بتكريم قدامى النقابيين الذين اسهموا بدور بارز فى الحياة النقابية بأحد اسلوبين .

١ ــ منحهم أوسمة او انواط او نياشين .

٢ ــ منحهم معاشات استثنائية للعضو النقابى أو أسرته .

وشكلت بالاتحاد لجنة تجمعت تحت يدها قائمة كاملة بأسماء القيادات النقابية التى قادت طلائع العمل النقابى فى مصر .

وتم صرف معاشات استثنائية الى عدد من قيادات العمل النقـــابى فى ضوء ضوابط موضوعية وعادلة .

وفى عيد هذا العام ١٩٧٨ تم صرف معاشات استثنائية لعـدد آخر من القيادات النقابية من الرواد الأوائل .

بحد أدنى ٢٠ جنيه شهريا زيدت بنسبة ١٠٪ اعتبـــارا من ١ ينـاير سنة ١٩٧٧ .

ولا زالت هناك أعداد أخرى وطلبات أخرى لقيادات نقابيــة من الرعيل الأول يدرسها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر توطئــــة الاقتراح معاشات استثنائية أو منح أوسمة ، ثم رفعهـــا بوجهـــة نظره الى اللجنــة العليا للمعاشات الاستثنائية بوزارة التأمينات الاجتماعية والتى ستضم فى عضويتها ممثلا للاتحاد عند نظر مقترحات الاتحـــاد العـــام للعمال بمنح معاشات استثنائية لقدامى النقابيين .

رغم كل شيء
دافع عن النقابي

ويهتم الرئيس السادات بالعمال العرب منذ فترة طويلة .. وقد افتتح سيادته اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب الجزائر والتي نظمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .. أثناء تولي النقابي فتحي كامل منصب أمين عام الاتحاد .. وكان لكلمة سيادته أبلغ الأثر في نفوس القيادات النقابية العربية والدولية التي شهدت اجتماعات اللجنة .. ويقول فتحي كامل انه كان لقوة الدفع التي قام بها الرئيس السادات للجنة أكبر الأثر في نجاح أعمال هذه اللجنة وكان ذلك في أواخر الخمسينيات .

ومرة أخرى حينما فشل الانقلاب الشيوعي في السودان .. واعتقل الرئيس نميري النقابي الشفيع الشيخ سكرتير عام اتحاد عمال السودان في ذلك الوقت وقرر اعدامه .. فقد اصدر اتحاد عمال مصر بيانا مستنكرا فيه قرار الاعدام .. وكانت بعض قيادات اتحاد العمال في ذلك الوقت من الشيوعيين وبرغم ما يربطنا بالسودان الشقيق من روابط .. وأن مصر تؤيد نظام الرئيس نميري وخصوصا في مواجهة الانقلاب الشيوعي الدموي .. الا ان الرئيس السادات نظرا لمكانة الشفيع الشيخ كنقابي عربي..وكان نائبا لرئيس الاتحاد العالمي للعمال « براغ » فقد اتصل الرئيس السادات بالرئيس نميري وطلب تخفيف حكم الاعدام ولكن الرئيس نميري اعتذر بأن الحكم قد نفذ فعلا منذ فترة بسيطة .. لولا ذلك لأوقف التنفيذ ..

وقد أعلن ذلك الرئيس السادات في اجتماعه بقيادات عمال مصر في عابدين .. وكان ذلك في الدورة النقابية ١٩٧١/١٩٧٣ .

السادات معى

ضد على صبرى

وثورة ١٥ مايو التى قادها الرئيس السادات .. وقف الشعب كله معه وفى طليعتهم عمال مصر .. وبرغم أن مراكز القوى كانت ترتكز على الجهاز السرى .. وكان هذا الجهاز يضم مجموعة من القيادات النقابية وقتئذ .. الا ان هذه المجموعة لم تستجب اطلاقا الى قيادة الجهاز التى انحرفت .. ولم تنفذ تعليماتها ..

ويكفى عمال مصر فخرا ان محاكمات مراكز القـــوى وأذنابهم لم تدن فيها قيادة عمالية واحدة .. بل أن القيـــادة النقابية الوحيدة التى قدمت للمحاكمة كان الزميل على سيد على رئيس النقـــابة العامة للبترول وأمين العمال باللجنة المركزية وقد قضت المحكمة ببراءته ..

والحمد لله لم أكن فى يوم من الأيام عضوا فى الجهاز السرى لأنى رفضت فى بداية تشكيله أن أكتب تقارير عن القيادات النقابيـة وزملائى الصحفيين وكنت وقتها عضوا بمجلس الأمة .. وقلت لهم انى كنائب فى البرلمـان .. وكصحفى .. عملى يقتضى أن أنشر ما أســـمع أو أحتفـظ به لنفسى .. ورفضت الانضمام الى الجهاز السرى ..

ولكن لأن عددا من أصدقائى أعضاء فى الجهاز فكنت برغم السرية أعرف أخبارهم بالكامل وخاصة فيما يتصل بالحركة النقابية ..

وقد اختار على صبرى المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى فى بلقـاس من الأفراد الذين سقطوا فى انتخابات مجلس الأمة وكونوا جبهـة معادية لى ولزميلى فى الدائرة .. وفى احتفال فى مقر مجمع النقابات فى بلقاس .. قلت أن المكتب التنفيذى مولود غير شرعى .. وقدم على صبرى شكوى ضـدى للسيد الرئيس الســـادات .. وفى مكتب الرئيس فى مجلس الشعب .. ومناقشة لى مع السيد على صبرى .. كان الرئيس السادات كعـادته مع الحق ولقد نصرنى يومها ..

ولما كانت الحركة النقابية فى عام ١٩٧١ قد مضى عليها ٧ سنوات بدون انتخابات .. فقد كتبت مقالا فى ١١ يونيو سنة ١٩٧١ فى جريدة الجمهورية

بعنوان والنقابات العمالية ايضـــا .. وطالبت باجراء انتخابات بسرعة فى الحركة النقابية .. وصدر قرار بالحل وتعيين لجان ادارية واجراء انتخابات .. وللأسف الشديد كانت بعض القيـادات الشيوعية متغلغلة فى الاتحـاد الاشتراكى وعن طريقهم وصل عـدد من القيـــادات الشيوعية الى المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال برغم أن رئاسة الاتحاد كانت للسيد صـلاح غريب وهو قيادة نقابية كان لها دور فى ١٥ مايو .. ولكن ظل الصراع داخل الاتحاد حتى مارس سنة ١٩٧٣ حينما حدث تغيير فى هيئة مكتب اتحـــاد العمال وتم اقصاء العناصر الشيوعية من مراكزها فى هيئة المكتب . وكتبت مقالا فى الجمهورية بعنوان لقد عاد لاتحاد عمال مصر وجهة المصرى الحقيقى

ثم تم القضاء عليها نهائيا فى انتخابات يونيـو سنة ١٩٧٣ فى بداية الدورة النقـــابية .

وكانت لنتيجة هجومى على الجهاز السرى فى الدقهلية وبلقـاس بالذات وفى اجتماع لمحافظ الدقهلية السابق عبد الفتاح على احمد وأمين الاتحـاد الاشتراكى بالدقهلية محمد السيد عبد الرحمن فى مدرسة بلقاس الثانوية.. جلس بعض أعضاء الجهاز السرى فى الصف الأول وكل منهم يحمل بلوك نوت وقلم ويدون ما يدور .. وقمت بطردهم فورا من الاجتماع مع تلقينهم درسا فى الميكرفون وعلى الملأ ..

ولهذا صدرت تعليمات قيادة الجهـــاز السرى فى يناير سنة ١٩٦٩ باسقاطى فى انتخابات المؤتمر الموسع ببلقاس للترشيح لمجلس الشعب وبرغم أن زميل نقابى عضو بالجهاز السرى بالدقهلية قال لى .. أن شعراوى جمعه جمعهم وقال لهم لا بد ان يسقط احمـد حـرك ورشـحوا بدلا منى عضـو بالجهاز .. الا اننى واصلت الترشيح لاثبت تدخلهم فى الانتخابات وتزويرها .. وقد نقلت ما حدث فى بلقاس للسيد الرئيس السادات وكان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية وكتبت له مذكرة بما حدث .. وكان قراره يومهـا يعتبر انتصارا لى شخصيا برغم حرمانى من الترشيح طبقا للقواعد التى وضعوها .. فليس الهدف هو النجاح .. ولكن التصدى للانحراف وكشفه هو دائما هدف أسمى لكل قيادة ..

واكتب هذه القصة واعتذر لأنها شخصية ولكنها تبين وضـوح مدى ارتباط الرئيس بالشعب والمامه بمعاناة الشعب ووقوفه دائمـا مع الشعب فى ظروف حالكة السواد .. حتى نصره الله على هذه الفئة الضالة .. كان الله معه والشعب معه ..

الرئيس يأمر بضرورة
الاستماع لرأى العمال
فى قوانين الاصلاح الوظيفى

فى عام ١٩٧٥ تقدمت الحكومة بمشروع قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والمعروف باسم الاصلاح وقانون الرسوب الوظيفى .. وقام الاتحاد العام للعمال بدراسة المشروع وتبين له أنه يؤدى الى سحب حالات التسويات التى تمت بمقتضى قوانين سابقة لذلك فانه وقف منه موقف المعارض .. وسارع باعداد مذكرة بملاحظاته على المشروع كما عرض مقترحاته التى من شأنها معالجة الثغرات والمفارقات ورفع المعاناة عن كثير من العاملين المدنيين بالدولة وخاصة بالنسبة لحالات ضم مدد الخدمة السابقة التى اختلفت أحكامها من تشريع لآخر ..

ولن الحكومة فى ذلك الوقت أصرت على موقفها .. بل لقد قال رئيس الحومة أن تكاليف المشروع بعد ادخال تعديلات الاتحاد تعد باهظة ..

وعرف الرئيس بالخلاف وأصدر توجيهاته بضرورة الاستماع لرأى اتحاد العمال . وأن يصدر القانون معبرا عنهم مهما تكلف .. وأعلن ذلك المهندس سيد مرعى فى اجتماع مشترك بين الحكومة ولجنة القوى العاملة بمجلس الشعب .. وممثلى اتحاد العمال وعقد مجلس الشعب جلسات استماع حضرها ممثلو الاتحاد واخذ المجلس بالاقتراحات التى تقدم بها الاتحاد كما وافق ايضا بناء على طلب الاتحاد ــ على مد احكام القانون على العاملين بالقطاع العام تمشيا مع مبدأ المساواة فى المعاملة ..

وقد شمل هذا القانون كل العاملين فى الدولة واستفاد منه جميعهم سواء العاملين فى الحكومة أو القطاع العام وبعضهم استفاد أكثر من درجة وزادت مرتباتهم .

النماذج الناجحة

يتابع الرئيس السادات باهتمام شـــديد التجارب الناجحة والنماذج المشرفة فى قطاعات الانتاج .. وقد اثنى السيد الرئيس أكثر من مرة على المقاولين العرب ومعاملتها للعاملين بها التى كانت لهـا أكبر الأثر فى نجـاح المقاولين العرب .. وكذلك قناة السويس وفى أكثر من مناسبة نوه سيادته بالنظم المتبعة فى المقاولين العرب وقناة السويس كنموذج للادارة الناجحـة والعمالة أيضا الناجحة .. وكان يكفى ذلك لأن تدرس كل الجهـــات هذه النماذج لتعيد صياغة اسلوبها فى الادارة لتحقق نفس مستوى النجاح ..

وكان هذا واقعا لأن يختار السيد الرئيس المهندس عثمان أحمد عثمان مشرفا على مشروعات الأمن الغذائى لتتحرر هـــذه المشروعات من الروتين وتسيطر عليها روح الادارة الناجحة .. ان استمرار متابعة الرئيس للنماذج الناجحة كما حدث أخيرا فى مجمع الألمونيـــوم .. كفيل بأن تتكرر هـــذه النماذج .

١٨ و ١٩
الولاء .. والوفاء

كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وعمال مصر بالمرصاد لأحـــداث الشغب في ١٨ ، ١٩ ينـــاير الذي تولاه فئـــة ليس ولائهـــا لمصر ..
وكان الموقف الرائع من الاتحاد ازاء هذه الأحداث هو الدفاع عن مصـــالح العمال ومكاسبهم وصيانة الأموال العامة والحفاظ عليها خطأ التزم به الاتحاد ومبدأ تمسك به . وقد تجلى ذلك في موقف الاتحاد من القرارات الاقتصادية الخاصة برفع أسعار بعض السلع .. فعقب اعلان هذه القرارات أصـــدر الاتحاد بيانا في ١٨ يناير ١٩٧٧ بعد اجتماع عقده مجلس ادارة الاتحـــاد ورؤساء النقابات العامة رفض فيه القرارات وطالب بالغائها . كما طلب اللقاء بالسيد رئيس الجمهورية . لوضع الأمر كله بين يديه ونبه في نفس الوقت جماهير العمال بضرورة اليقظة التامة لأعداء الوطن وطالبها بالمحافظة على المنشآت والمصانع وحماية الأموال والممتلكات العـــامة والتمسك بالترابط والوحدة الوطنية حيث جاء في هذا البيان « أن جماهير عمالنا لهم من الادراك الواعي ما يجعلهم يشعرون بخطورة الموقف في هذه المرحلة التي يجتـــازها وطننا الحبيب وهو ما يستوجب منهم وبالدرجـــة الأولى الحفـــاظ على مصانعنا وشركاتنا ومنشآتنـــا والأموال والممتلكات العـــامة ، وكذلك على الترابط الوطني والوحدة القومية » .

وكانت استجابة العمال رائعة حيث ادركوا بوعيهم الأصيل أن الحفاظ على هذه المنشآت هو حفاظ على مصالحهم ومكاسبهم وان اشـــاعة الفوضى والاضطراب لن يستفيد منه ســـوى اعداء الوطن الذين لا يبغون تقـــدمه وحريته ، وقد تصدى العمـــال لمحاولات التخريب التي قامت بها فئـــة ضالة مضللة .

وقد طلب اعضاء مجلس ادارة الاتحاد من السيد محمد حسنى مبـــارك نائب رئيس الجمهورية تدبير طائرة تقلهم الى اسوان لمقابلة الســـيد الرئيس هناك وشرح الموقف لسيادته ولكن السيد نائب الرئيس طمـــأنهم .. وتولى عنهم ابلاغ الرئيس برايهم .

وعندما أصدر السيد رئيس الجمهورية أوامره بوقف تنفيـــذ قرارات رفع الأسعار ، أصدر الاتحاد بيانا ثانيـــا أشـــاد فيه باستجـــابة القيادة

السياسية وقرارها الحكيم بايقاف هذه القرارات استجابة لمطالب الحركة النقابية المصرية . كما سجل البيان بالتقدير موقف عمال مصر وادراكهم الواعى واحساسهم المسئول حيث حافظو على المنشآت والمصانع والأموال والممتلكات العامة . وطالب البيان بضرورة وضع قرارات مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد موضع التنفيذ . كما أكد البيان على دور الاتحاد كمؤسسة جماهيرية تقود قوى اجتماعية لها دورها القيادى فى بناء المجتمع المصرى وتنميته والحفاظ على دور القطاع العام وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى كما أدان البيان سوء التعبير وأعمال الشغب والتخريب الذى قامت به عناصر غير مسئولة من غير العمال .

وفى ٢٢ يناير ١٩٧٧ عقد مجلس ادارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة اجتماعا فى اطار سلسلة الاجتماعات التى عقدت لمتابعة تطور الأحداث .. وأصدر الاتحاد بيانا ثالثا ركز فيه على قضية الانتاج .. واكد تحمله الكامل لمسئولياته الوطنية فى هذه المرحلة الحاسمة ودعا العمال فى كل مواقع الانتاج والخدمات الى المزيد من اليقظة وبذل أقصى الجهد والعمل .. وقد جاء فى هذا البيان ، ان الاتحاد العام وقد استعرض مسئوليات العمال فى هذه المرحلة يقرر أن الطريق الأساسى لعبور الأزمة الاقتصادية هو زيادة الانتاج والوصول به الى طاقاته المقررة وفق التخطيط العلمى المدروس وتحقيقا لذلك يدعو الاتحاد الى تمكين لجان الانتاج فى المنشآت من القيام بدورها الذى أنشئت من أجله وهو دراسة خطط الانتاج . وتحديد الأسلوب الأمثل لتنفيذها وازالة كل المعوقات من أمام انطلاقها وذلك بأن تقوم ادارات المنشآت بدعوة اللجان الى العمل فورا وبدء نشاطها .

ان الاتحاد العام وهو يطالب بتمكين لجان الانتاج بالمنشآت من اداء مسئولياتها يقدر تماما الدور الذى يمكن ان تقوم به فى زيادة الانتاج ودفع الخطط التفصيلية له نحو المستهدف والمأمول . هذا الى جانب ما تقوم به هذه اللجان من القضاء على معوقات الانتاج وخلق روح الابداع والمنافسة بين العاملين .

وهكذا أثبت العمال بقيادة الاتحاد العــام اخلاصهم لوطنهم وادراكهم لأبعاد مسئولياتهم واستعدادهم الكامل للمساهمة بكل الجهد حتى تعبر مصر العزيزة الأزمة الاقتصــادية التى تعرضت لهــا التزاما منها بواجبها القومى تجاه قضايا النضال العربى والتحررى فى شتى أنحاء العالم . وهذا ما أشاد به السيد رئيس الجمهورية عند لقائه بالقيادات العمالية يوم ٢٩ يناير ١٩٧٧ حيث قرر سيادته فى هذا اللقاء « ان عمال مصر كانوا على مستوى الوعى وعلى مستوى المسئولية » .

كما كرر السيد الرئيس الاشادة بموقف العمال فى لقاءاته مع قيــادات المؤسسات الجماهيرية الأخرى .

٢٩ يناير

المؤسستان .. للاتحاد

يوم خالد فى تاريخ عمال مصر .. ولقاء تاريخى للسادات مع أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العالم للعمال ورؤساء النقابات العامة .. وفى هذا اللقاء عرض سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد على السيد رئيس الجمهورية ضم المؤسسة الثقافية العمالية والمؤسسة الاجتماعية العمالية الى الاتحاد العام لأن الحركة النقابية فى كل أنحاء العالم تعتبر الثقافة العمالية التوأم اللازم لحركتها وعرض على السيد الرئيس التوصيات والقرارات التى أصدرتها المؤتمرات الثقافية العمالية فى هذا الشأن وأوضح ان العمال هم الذين يمولون أنشطة المؤسستين من أموال الغرامات .

وقد استجاب السيد الرئيس فورا .. واصدر تعليماته بنقل تبعية المؤسستين الى الاتحاد العام للعمال .. وقد تم فعلا الاجراءات التنفيذية وشكل لكل منهما مجلس ادارة جديد ..

حرية الخروج
والعمل للجميع

لا احد ينكر أن مصر كانت مغلقة فى الفترة قبل مايو سنة ١٩٧١ .. ولكن بعد ثورة التصحيح .. والغاء المعتقلات .. صدر قرار هام هو الغاء قوائم الممنوعين من السفر للخارج .. واصبح لكل مصرى حرية التنقل ما دام لم يصدر ضده حكم قضائى بمنعه من السفر وسافر المصريون الى كل الدنيا .. وبدأوا يعملون فى البلاد العربية والافريقية والأوروبية .. بل والدول الاسكندنافية وامريكا وكندا .. زادت اعدادهم بصورة ملحوظة واصبح لمصر جاليات فى هذه الدولة وعاد بعضهم وقد تحسنت أحوالهم المالية فارتفع بذلك مستوى كثير من الأسر .. وظهر عجز واضح فى العمالة الفنية بعد هذه الهجرة ونظرا لارتفاع أجرها فى الخارج .. فقد ارتفع أجر العامل الفنى المصرى فى الداخل ارتفاعا ملحوظا .. واصبح للعمل الفنى احترامه وبدأت الدراسات الجادة فى رعاية هذه القوى العاملة المصرية فى الخارج والاستعادة منها اقتصاديا واعلاميا .. وأيضا فى اعداد دراسات حول التدريب المهنى واعداد عمال مهرة لسد العجز فى الداخل ومساعدة الدول العربية فى خطط تنميتها بالخبرة المصرية . وقد أعدت وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى مشروع قانون لتنظيم هجرة وسفر العمال المصريين الى الخارج يحمى حقوقهم ويرعاهم .. وبدأت الوزارة فى تنفيذ برامج موسعة للتدريب المهنى لمواجهة هذا العجز فى العمالة الفنية .

القوى العاملة المصرية

فى الخارج

كانت نتيجة لسياسة الرئيس الســـادات فى حرية التنقل للمصريين والغاء قوائم الممنوعين من السفر والغاء قيود السفر .. ان زاد عدد العمال المصريين فى الخارج حتى بلغ ما يقرب من مليون ..

الجزء الأكبر منهم يعمل فى الدول العربية وتكمن أهمية هؤلاء العاملين من التعرف على المجالات التى يعملون فيها فهم يعملون فى التربية والتعليم والصحة والهندسة والزراعة والانشاءات والورش الصـــناعية وغيرها من المجالات الجديدة فى البلاد العربية ، وهم بذلك يشكلون جزءا كبيرا من اليد العاملة العربية التى على كاهلها تقوم مسئولية تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية فى العالم العربى .

واذا نظرنا الى الدول العربية التى توجد بها أعداد لها وزنها من العاملين المصريين سنجد .

أولا : السعودية وليبيا حيث يوجد فى كل منهما ما يزيد على ربع مليون مصرى غالبيتهم فى قطاعى التربية والتعليم والانشاءات العمرانية .

ثانيا : دول الخليج أى الكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات حيث يوجد ما يقرب من ١٤٠ ألف مصرى .

ثالثا : العراق والجزائر اليمن وهذه ليست لدينا احصائيات بخصوصها وان كان من المعروف وجود عدد كبير من المدرســين المصريين والمهندسين ورجال الجامعات فى الجزائر واليمن ، الى جانب عدد من الأسر المصرية تعمل بالزراعة فى العراق بالاضافة الى الأفراد من حملة المؤهلات فى العراق، ومما لا شك فيه ان منظمة العمل العربية ينبغى لها ان تضع التكامل العربى فى العمالة موضع اهتمامها بحيث تصبح هى المنظمة القومية المدافعة عن حقوق العاملين العرب فى كل مكان من أرض الوطن العربى الكبير ، وخصوصا وان هؤلاء هم قوة العمل التى هى العنصر الأساسى والفعال فى عملية التنمية العربية الشاملة .

وبالنسبة لجهود مصر فى الاهتمام بتجمعات المصريين العاملين فى الخارج نجد ان الجهة المسئولة هى وزارة القوى العاملة من ناحية وادارة المصريين العاملين فى الخارج من جهة أخرى وهذه الأخيرة تحت رياسة وزير التنمية الادارية وتهتم بمتابعة المصريين العاملين بالخارج وكيفية معالجة مشكلاتهم

المرتبطة بأرض الوطن ويتبع وزارة القوى العاملة عدد من مكاتب العمل فى بعض البلاد التى يوجد بها تركيز ضخم من العمالة المصرية وان كانت الوزارة تعمل على تدعيم هذه المكاتب وزيادة عددها .

المصريون فى الخليج :

١ - المصريين فى قطر : وقعت الاتفاقية العمالية بين مصر وقطر من أجل تنظيم الاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال العمال وهى الاتفاقية الوحيدة من نوعها لتنظيم العمالة المصرية وضمان أحسن الظروف لها وهى أول تعبير حقيقى عن سعى الدولة لحماية مختلف انواع الخبرات الفنية والعمالية المصرية فى الخارج والتى تسعى من أجل السير على منوالها بالنسبة لجميع الدول العربية التى توجد بها يد عاملة مصرية .

٢ - المصريون فى الكويت :

وهى من أقدم البلاد العربية استضافة للعمالة المصرية وهناك فى الوقت الحاضر ما يزيد على ٥٠ ألف مصرى فى مختلف المهن والحرف فى الكويت سواء فى الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة .. وينتشر المصريون فى الكثير من مجالات الحياة فى الكويت وبخاصة فى قطاعات التشييد والبناء والصناعات الغذائية والأعمال الكتابية والصناعات المعدنية والهندسية والميكانيكية والكهربائية والألكترونية وفى الخدمات الطبية والتمريض والشركات التجارية وهناك مجالان يشهدان للعاملين المصريين بمدى ما يبذلون من جهد فى صالح حركة التنمية بالكويت هما : مجال التدريس ومجال التشييد والبناء حيث يعمل المدرسون والمهندسون المصريون بكل طاقاتهم بحيث يعبرون افضل تعبير عن الكفاءة والاقتدار الذى يمتاز بها الانسان المصرى . كذلك يكن المجال القانونى والاعلامى فى الكويت المتخصصين المصريين بكل تقدير واحترام .

٣ - عمال الزراعة المصريين بالعراق :

تقدر بعض الاحصاءات عدد المصريين العاملين فى العراق فى كافة المجالات بحوالى أربعين ألف ما بين عامل وفلاح ومهندس وأستاذ جامعى ، كما ان خطة التنمية فى العراق تحتاج الى المزيد من الأيدى العاملة الفنية والعمال المهرة والمهم هو تخطيط العمالة والتعرف على مجالات الاحتياج وامكانية تلبيتها .

وتعبر تجربة تهجير بعض العائلات الزراعية المصرية للعمل بالعراق التى تتوافر لديها الأراضى القابلة للزراعة من التجارب الناجحة التى تثبت عطاء الانسان ودوره فى تحقيق الثورة الخضراء فى العالم العربى .

التدريب المهنى

وتأتى أهمية التدريب السريع فى الوقت الحاضر من الظروف المرتبطة بهجرة الكثيرين من القوى المدربة للعمل فى الخارج وبخاصة فى البلاد العربية ولا شك ان هذه هى ضريبة السبق الحضارى التى تقدمها مصر بكل الرضى، بل وتسعى الى توفير العمالة المدربة لكل البلاد العربية التى هى فى حاجة اليها للبناء والتشييد وتحقيق برامج التنمية فى بلادها . ويقوم عنصر التدريب المكثف السريع بملء الفراغ الناشىء عن انتقال العمالة الفنية المدربة الى العمل فى البلاد العربية ومن هنا يكون التركيز على القيام به وبخاصة فى المجالات الأكثر حساسية بالنسبة لانتقال العمالة المدربة مثل قطاع الاسكان والتعمير الذى يقدم بجهوده المستمرة مثالا لتعويض النقص فى العمالة المدربة وبخاصة على ضوء حاجة بلادنا الى الانشاء والتعمير فى مجالات عديدة .

يواجه قطاع التشييد فى وزارة الاسكان والتعمير نقص العمالة الفنية وحتى يمكن تلافى هذا النقص لمنع تأثيراته السلبية على انجاز البرامج المقررة فى مواعيدها المحددة أعدت الوزارة « خطة خمسية » لمواجهة تناقص حجم العمالة الفنية تستهدف :

- انشاء (٥٦) مركز تدريب جديد بمختلف محافظات الجمهورية بهدف تدريب نحو (٥٠) ألف متدرب حتى عام ١٩٨٢ .
- تدريب تخصص لرفع الكفاية الانتاجية
- تعاون دولى فى مجالات التدريب والعمالة الفنية

وقد سجلت جهود تنفيذ هذه الخطة انشاء (عشرة) مراكز تدريب بالفعل ويجرى العمل فى تنفيذ (١٤) مركزا . كما صدرت الأوامر بانشاء (مركزين) جديدين فى كل من منوف وفاقوس .

وبلغت حصيلة المتدربين (١٢١٢٢) متدربا فى عام ١٩٧٧ ولتوفير المعدات والخبرات الفنية اللازمة لمراكز التدريب وقعت الوزارة اتفاقيات مع البنك الدولى وهيئة المعونة الامريكية .

وفى مجال التدريب المهنى فى وزارة الصناعة تم حتى نهاية ١٩٧٧ انشاء مركز التدريب المهنى تتسع لعدد ٥٢٢٠ متدربا فى الدفعة الواحدة وبلغ جملة من أعدتهم هذه المراكز من العمال المهرة فى نظام النهضة الصناعية

٤٧٤٨٦ تلميذا صناعيا فى أكثر من سبعين مهنة الى جانب عدة آلاف أخرى من العمال متوسطى المهارة الجدد أو لرفع مهارة العاملين منهم فعلا فى أعمال الورش والصيانة .

وكذلك صدر قرار وزارى بانشاء المجلس الاستشارى للتدريب فى الصناعة ومجالس ادارة التدريب المهنى بالمناطق الصناعية « فى ١٩٧٨/٢/١٣ وهو ما يسمى اختصارا « المجلس الاستشارى للتدريب » ويهدف هذا المجلس الاستشارى الذى يتكون من المسئولين على مستوى عال الى وضع الخطط والسياسات اللازمة لتدبير احتياجات الوحدات الصناعية من الفنيين والاداريين والعمال المهرة ونصف المهرة وذلك فى اطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية .

« كلمة حق »

من الصحافة والصحفيين

في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ... حينما عين حلمي سلام رئيســـا لمجلس ادارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية .. وتنفيذا لاوامر المرحوم المشير عبد الحكيم عامر .. وموافقة على صبرى .. ثم فصل الدكتور طه حسين من رئاسة تحرير الجمهورية ونقل ١١٠ صحفي وصحفية الى مؤسسات غير صحفية بقرارات ادارية .. ثم اعـدوا مكتبا للمباحث الجنائية العسكرية في دار التحرير برأسه رياض ابراهيم الذى يحاكم الآن في قضايا التعذيب .. وتم الاعتداء على رجل فاضل هو الاستاذ اسماعيل شوقى مدير عام المطابع ولفقت له قضية وعدد آخـر من الزملاء العاملين بالمطابع والمتعاملين معها وساد الارهاب المؤسســـة .. وقضـــية اخـرى ضـــد طبيب المؤســـة والممرض .. ثم ضـــرب اربعـــة من الزمـــلاء المصـــورين وحجزهم .. واسـجل هنا للتـاريخ وارضـــاء لضميرى بأننى كنت انقل ما يدور في المؤسسة للسيد الرئيس وكان رئيســـا لمجلس الامة وكنت عضوا بالمجلس .. وكنت المح الغضب والضيق على وجهه من هذه التصرفات .. ويعلم كل الزملاء الصحفيين .. ان الســيد الرئيس السادات حينما علم بموضوع الزملاء المصورين تدخل فورا وافرج عنهم .. ثم اتاح لى الفرصة كاملة لمناقشة هذه القضية مع المشير عامر داخل المجلس ودارت مناقشـــة كان السيد الرئيس مؤيدا وجهة نظر الصحفيين .. وقد رفض سيادته الموافقة على نقلى أنا وزميلى محمـود سليمة ومحمد انغلبان من جريدة الجمهورية وقال ان هذا اعتـــداء على مجلس الامة .. واتاح لى فرصة سؤال المرحوم الرئيس عبد النـاصر في الهيئة البرلمانية المغلقة عن اسباب نقل الصحفيين الى مؤسسات غير صحفية وعن اشاعة اغلاق جريدة المساء .. وكانت مراكز القوى تشيع ان صاحب الفكرة هو الدكتور محمد عبد القادر حاتم .. ولكن الرئيس عبد النـاصر براه وشرح ان المدافع عن وجود جريدة المساء هو الدكتور حاتم ..

ولقد حاولت مراكز القوى فى ذلك الوقت ان تعصف بى لصراحتى داخل المجلس وفى كل الاجتماعات عن موقف السلطة من الصحافة والصحفيين .. ودفاعى ايضا عن الصحفيين المسجونين فى قضايا سياسية وضرورة محاكمتهم أمام محاكم مدنية .. ولكن الرئيس السادات للحق وقف معى ودافع عن حقى فيما ابديه من آراء فى المجلس أو فى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين عام ١٩٦٥ وقد حدث بشأن قراراتها مشادة بينى وبين مراكز القوى .. وكان لجهود الرئيس السادات ان اعيد تشكيل مجلس ادارة مؤسسة دار التحرير بعد ذلك بقليل ..

وبعد ان تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية اصدر قرارا بالغاء نقل الصحفيين وعودتهم للعمل الصحفى وكانت فرحة منتظرة من الرجل الذى يعشق الصحافة وعمل بها ويعرف أكثر الصحفيين .. ويبادلونه حب بحب .

المناطق الصناعية

المتكاملة

على امتداد الأرض المصرية من اسوان الى الاسكندرية تنتشر الصناعة المصرية فتية عملاقة تحقق للانسان المصرى امله فى التقدم والازدهار وتوفر كل احتياجاته خاصة مع ارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين وزيادةالسكان المستمرةوالصناعة المصرية متنوعة تشمل كل قطاعاتالصناعة الغزلوالنسيج والصناعات الغذائية . والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنيةوصناعات التعدين وهى منتشرة على امتداد محافظات الجمهورية ومدنها فلا تخلو محافظة أو مدينة من صناعة من الصناعات لكن هناك مجموعة من المناطق الصناعية المتميزة بها صناعات متكاملة ولها شهرتها ومن اهم هذه المنـاطق منطقة شبرا الخيمة الصناعية . المحلة الكبرى كفر الدوار الصناعية . قناة السويس الصناعية . اسوان الصناعية . ولهذا فقد صدر قرار بان تكون المناطق الصناعية مناطق متكاملة لتستفيد من نسبة الـ ١٠٪ من الأرباح فى الاسكان والخدمات واعطائها أولوية فى الخدمات .. وقد صدر بالفعل عدد من القرارات . وفى الطريق صدور باقى القرارات لتصبح كل هـــذه المناطق مناطق صناعية متكاملة .

أم الأبطال

أم الأبطـال

يسجل تاريخنا المعاصر بكل فخر وتقدير الجهود الضخمة التى تبذلها سيدة مصر الأولى وام الأبطال السيدة جيهان السادات .. ففى عام ١٩٦٧ وبعد الهزيمة القاسية لشعبنا .. قادت حملة جمع التبرعات وحققت نجاحا ضخما .. واشاعت الأمل فى نفوس كادت ان تفقد الامل ..

وفى حرب اكتوبر المجيدة .. اندفعت بكل كيانها فى رعاية جرحى الحرب واسر الشهداء .. وكانت قدوة حسـنة .. ومثل رائع للمرأة المصرية والعربية .. وانشأت الوفاء والأمل لرعايتهم .. ورعاية ابنائهم .. واننى لا استطيع ان أوفيها قدرها بهذه الكلمات فان جهودها الجبارة والعملاقة تستحق كتب .. ويكفى مثـلا انهـا ترعى المـرأة العاملة .. وحقوقهـا .. ومن بين هـذه الحقوق قانون الأحوال الشخصية .. وقوانين العمل والعمـال .. ودور الحضانة .. ورعاية العـاملة اجتماعيا وصحيـا ولقد سعدت كصحفى .. أن أكون ضمن البعثة الصحفية التى رافقت السيد الرئيس وسيدة مصر الأولى الى بعض الدول الأجنبية .. وتابعت عن قرب جهدها الضخم فى سبيل نقل كل جديد لمصر .. للوفاء والأمل الذى يستفيد منها العمال والفلاحين .. ابناء قواتنا المسلحة الباسلة .. بل لقد سعدت بسماع أكثر من محاضرة لها باللغة الانجليزية عن المرأة المصرية .. كانت موضع اعجاب الصحف واجهزة الاعلام الخارجية .. بل ان ما تفرده هذه الأجهزة من أحاديث وبرامج مع سيدة مصر الأولى ودعاية لمصر للقضـية العربية تساوى ملايين الجنيهات بلا مبالغة لقوة تأثيرها فى جماهير هـذه البلاد ..

ان أم الأبطـال .. بنت الشعب .. التى تحس بنبض الجماهير .. وتعطى كل وقتها وحبها وجهدها للعمال والفلاحين وابنائهم .. ننتهز هذه الفرصة لنقدم لها اسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان من عمال مصر .. داعين المولى عز وجل أن يمنحها القوة لتعطى مزيدا من الجهد لامنا جميعا مصر ..

مع العمال
عام ١٩٧٨

كان لقاء الرئيس السادات بالعمال فى عيدهم يوم ٢ مايو سنة ١٩٧٨ بمنطقة شبرا الخيمة لقاءا تاريخيا بلغ التجاوب بين القائد والعمال قمته فقد حدث انه قبل انتهاء السيد الرئيس من القاء خطابه هتفت الجماهير « المنحة يا ريس » .. وبسرعة التفت السيد الرئيس الى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء واصدر سيادته توجيهاته بصرف ١٠ أيام منحة لجميع العاملين بالدولة (حكومة ـ قطاع عام ـ كادرات خاصة سواء الدائمون والمؤقتون) .. وكذلك للعاملين بالمؤسسات الصحفية)

كما أعلن السيد الرئيس موافقته على الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والحكومة بشأن تخصيص نسبة على مبيعات السلع الخاصة بالقطاع العام لصالح الاتحاد والنقابات العامة للعاملين فى هذه الأنشطة لدعم النشاط النقابى وكان خطاب الرئيس للعمال بمثابة وسام على صدر كل عامل فقد نوه بدورهم فى ملحمة اكتوبر الخالدة .

وقال سيادته :

لقد سجل التاريخ فيما سجل ذلك الدور الرائع الذى أداه عمال مصر فى ملحمة أكتوبر الخالدة .. انه جزء لا يتجزأ من خاود المعركة .. عمال مصر الذين صنعوا ٦٠٪ من كبارى العبور .. عمال مصر الذين أقاموا محطات الصواريخ وطيران الخصم يرميها بقذائف الموت ليل نهار .. عمال مصر الذين صنعوا الاسلحة والذخائر .. عمال مصر الذين انشأوا أكبر القواعد الجوية المحصنة .. عمال مصر الذين شكلوا أكبر قاعدة اقتصادية فى القطاع العام امدت جيش مصر .. وامدت الجبهة الداخلية باكبر انتاج وطنى كان ركيزة الاقتحام والصمود والاستمرار .

عندما أقول ان دوركم الرائع أيها الأخوة والاخوات فى ملحمة اكتوبر الخالدة هو جزء لا يتجزأ من خلود المعركة فاننى لا اتملقكم لاننى لا أعرف الملق فى حياتى .. وارفض من يتملقون ولكننى اتحدث اليكم بالقلب المفتوح لأننى مارست عملكم فى شبابى عشت حياة العامل المصرى كاملة وعايشتها واذا كان قدرى قد وضعنى بارادتكم فى الموقع الأول من المسئولية فى موقع كبير العائلة فهو قدر يطالبنى بعرق جديد ولا يعزلنى ابدا عن سنوات فى

شبابى كان قدرى فيها ان أعيش طريدا من القوى الغاشـــمة للمستعمر وأحزابه وعملائه وان ابحث عن لقمة العيش الكفاف لأفراد أسرتى فى ظل أقسى ظروف يمكن أن تواجه شابا يعمل من أجل بلده ويواجه كل التحديات

واذا كان يسعدنى أيها الأخوة والأخوات أن أكرر دائما تسجيلا لدوركم فى حرب اكتوبر الخالدة وان أسجل أيضا دوركم المصرى الاصيل فى التصدى لقوى الشر والتخريب فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

كل مصرى ومصرية يذكر معى بالحب والتقدير والعرفان وقفـة عمال شبرا الخيمة .. وقفة رجال هذه القلعة الصناعية الكبرى عندما تصـدوا بكل ما فى يديهم لفلول عملاء الحقـــد والتخـريب وهرب الخـونة واختفى الجبناء .. ولم يتعطل عن العمل فى شبرا الخيمة ترس واحد من آلة واحدة من مصانع الشعب فى شبرا الخيمة .

لم يتعطل عن العمل ترس واحدة فى آلة واحدة .. واستمرت عجلة الانتاج فى دورانها الكامل تقدم الخير لشعب مصر وتعلن العـالم اجمع ان عمال مصر هم شرف مصر وهم حماة عرينها وهم اعلامها البيضاء .. »

وأعلن السيد الرئيس انه استجاب لمطالب الحركة النقابية المصرية فى مايو سنة ١٩٧٧ وتم تنفيذ جميع هذه المطالب وقال ايها الأخوة والأخوات .. لعلكم تذكرون اننى التزمت بوعد أمام عمال مصر فى العيد الماضى للعمال ان تنفذ الحكومة ما طالب به اسمكم رئيس الاتحـــاد العام العمال ووزير القوى العاملة من مطالب حقة ومشروعة ..

فى انشاء المجمعات الاستهلاكية فى مختلف المناطق الصناعية ؛ بحيث تفى بكل الحاجات .. شاركت الحركة النقابية وتشارك فى مناقشة كافة القوانين التى تمس الحركة العمالية .. كما تشارك بالرأى فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيه .

وقد وافينا بالوعد أيها الأخوة والأخوات فتم نقل تبعيـة المؤسسـة الثقافية الى الاتحاد العام . تم تمثيل النقابات العمالية فى القطاعات .. وتقرر تشكيل لجان الانتاج فى الوحدات الانتاجية ، وتقرر التوسع الشامل

نشاطاته القومية والاجتماعية أعتقد انه سيصل فى العام الأول ما يتجاوز

وبالامس تم الاتفاق على مشروع متكامل بين الاتحاد العام للعمال ووزارة الصناعة يحقق موردا ثابتا كبيرا لتمويل الاتحاد العام فى ممارسة جميـع مليونا ونصف مليون من الجنيهات .

كما أعلن السيد الرئيس انتمائه الى الفلاحين والعمال ..

« لقد عرفت ما هو الفقر ولم أخرج الى الحياة وفى فمى ملعقة ذهب

او فضية او حتى صفيح .. بل اقتحمت غابة الحياة لانتزع من مجتمع القهر حقى وحق الملايين فى الحياة .. من هنا لا بد ان يكون انا وفية .. معنى هذا بالواضح الصريح اننى فى انتمائى انتمى الى القاعدة العريضة من الفلاحين والعمال .

معنى هذا أيضا انى وقد عشت السجون والمعتقلات ومرارة الحرمان والفقر مكافحا من أجل حقوق هذا الشعب فاننى لن اسمح ابدا أن يعبث بمصير هذا الشعب نفر اما من أصحاب المذاهب العملاء أو من أولئك الذين تربوا بملاعق الذهب فى أفواههم .

وقد كان خطاب الزميل سعد محمد احمد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووزير القوى العاملة فى العيد خطابا قويا معبرا عن تأييد العمال وثقتهم المطلقة وبيعتهم للرئيس فى كل خطواته وفى سياسته معددا المكاسب التى حققها الرئيس للعمال مؤكدا ان العمال سيبذلون كل الجهد والطاقة من أجل زيادة الانتاج وجودته .

وكانت المطالب التى تقدم بها الزميل رئيس الاتحاد موضع تقدير من السيد الرئيس وقد أشار اليها السيد الرئيس فى خطابه . « يطلب من الوزارة زى محنا ماشيين الانفتاح زى ما انتم ما قلتهم تماما وزى سعد ما قال لا بد ان يكون الانفتاح انفتاح انتاجى وليس استهلاكى ثم قال لا بد أن تنشأ مجمعات استهلاكية لكم فى كل مواقع العمل لكى تفى بكل حاجاتكم »

وقد وضع رئيس الاتحاد العام أمام السيد الرئيس فى هذا الخطاب أيضا تصور الاتحاد فى حل أزمة الاسكان .

« بالنسبة لأزمة الاسكان فاننا نرى أن الحل الأمثل لهذه الازمة التى يتعرض لها مجتمعنا الان .. يمكن أن يتم خلال تشجيع وتنمية تعاونيات الاسكان واعطائها الاولوية فى الحصول على الأراضى ومواد البناء .

وان مدخرات العمال المتمثلة فى أرصدة التامين الاجتماعى .. وحصيلة الـ ١٥٪ من الأرباح المخصصة للخدمات الاجتماعية .. يمكن ان تسهم فى حل هذه المشكلة » .

ومن العلامات المميزة فى خطاب السيد الرئيس هى تصريحه عن اسلوب ما قبل سنة ١٩٥٢ من التشهير والتجريح والاشاعات « الأسلوب ده انا زى ما قلتكم بأرفضه وزى ما قلتكم قد نحتاج الى مواجهة وبحكم انتمائى فى هذه المرة ساواجه وسأواجه اذا اقتضى الأمر بالفلاحين والعمال بس حاخش بيهم المعركة مش عايز قوات مسلحة لانه قواتنا المسلحة خلتها خلاص خارج اللعبة السياسية دى بتحمى الشعب وبدافع عن الشعب .

العمـــال والسادات

ولان السادات .. العامل .. يذكر دائما بفخر أنه من صفوف الكادحين ويحس باحساساتهم .. ولأنه يحرص دائما على الوقوف مع مصالح العمال.
فان العمال الأوفياء لا ينسون هذا أبدا للرئيس السادات ولهم فى تاريخ رئاسته وقفات لا تنسى .. وقفوا معه فى طليعة فصائل الشعب التى خرجت لتؤيد ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ .. ووقفــوا معه فى ســنوات الاعداد القاسية التى سبقت حرب أكتوبر بكل ما حملته من معاناة .. ووقفوا معه أثناء حرب اكتوبر وكانوا جنودا فى الميدان والعبور .. وجنودا فى الداخل وامام الآلات ولم يتأثر الانتاج .. واستمرت العجلة فى الدوران ..

كما وقفوا مع سيادته ومع مصر ضد احداث ١٨ ، ١٩ ينـــاير سنة ١٩٧٧ .

واستمر وقوفهم مع السادات فى جميع خطواته حتى جاءت المبـــادرة الرائعة للسلام .. فكانوا أول من أيده .. بل ان اختيار سعد محمد احمد رئيس اتحاد العمال ضمن الوفد المرافق للرئيس فى رحلته التاريخية للقدس كان تمثيلا لكل عمال مصر .. بل تفويضا منهم بالتأييد المطلق لكل مساعى الرئيس نحو السلام العادل والدائم .

لهذا كان السادات مع العمال .. وكان العمال مع السادات .

الغلاف بريشة الفنـــان العامل : جوده عواد

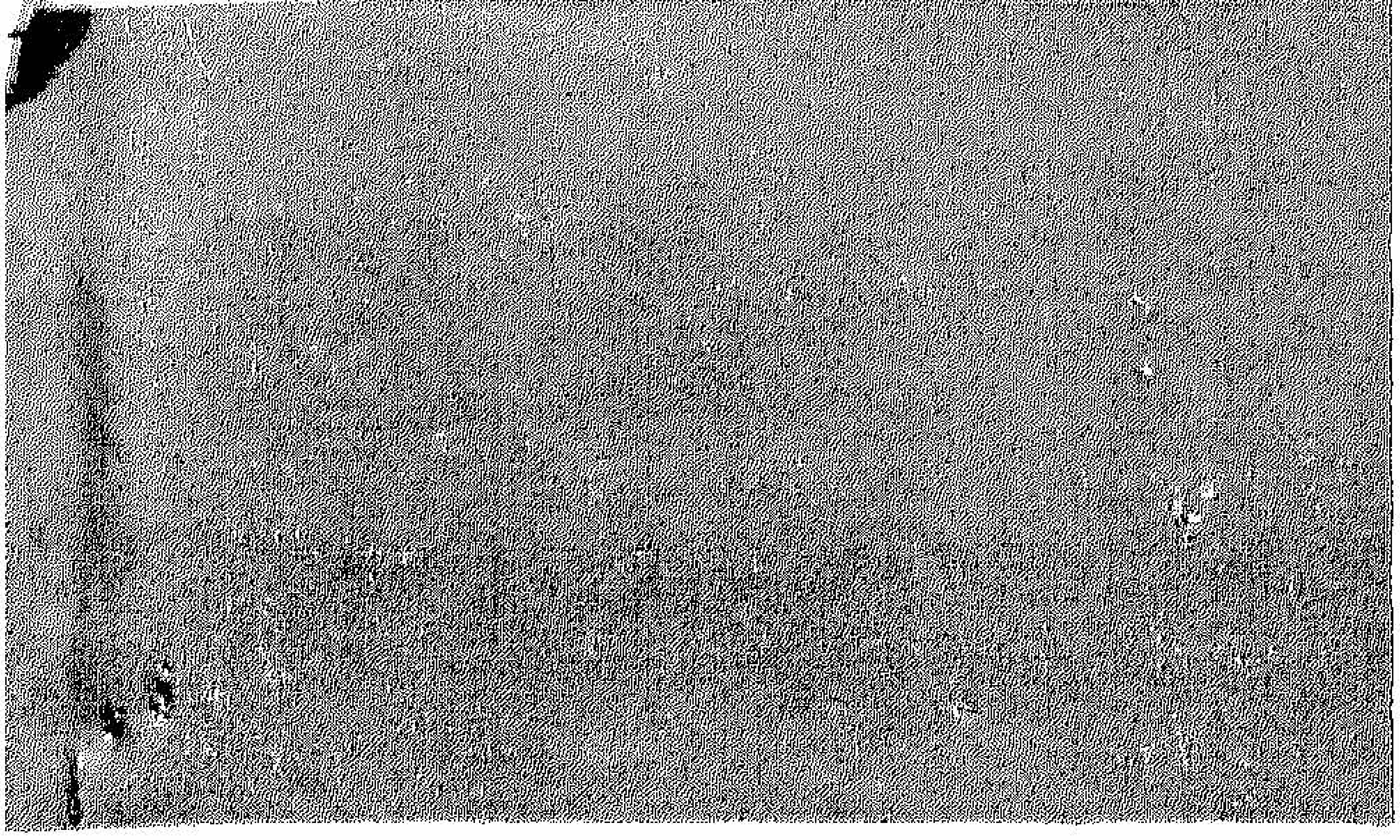

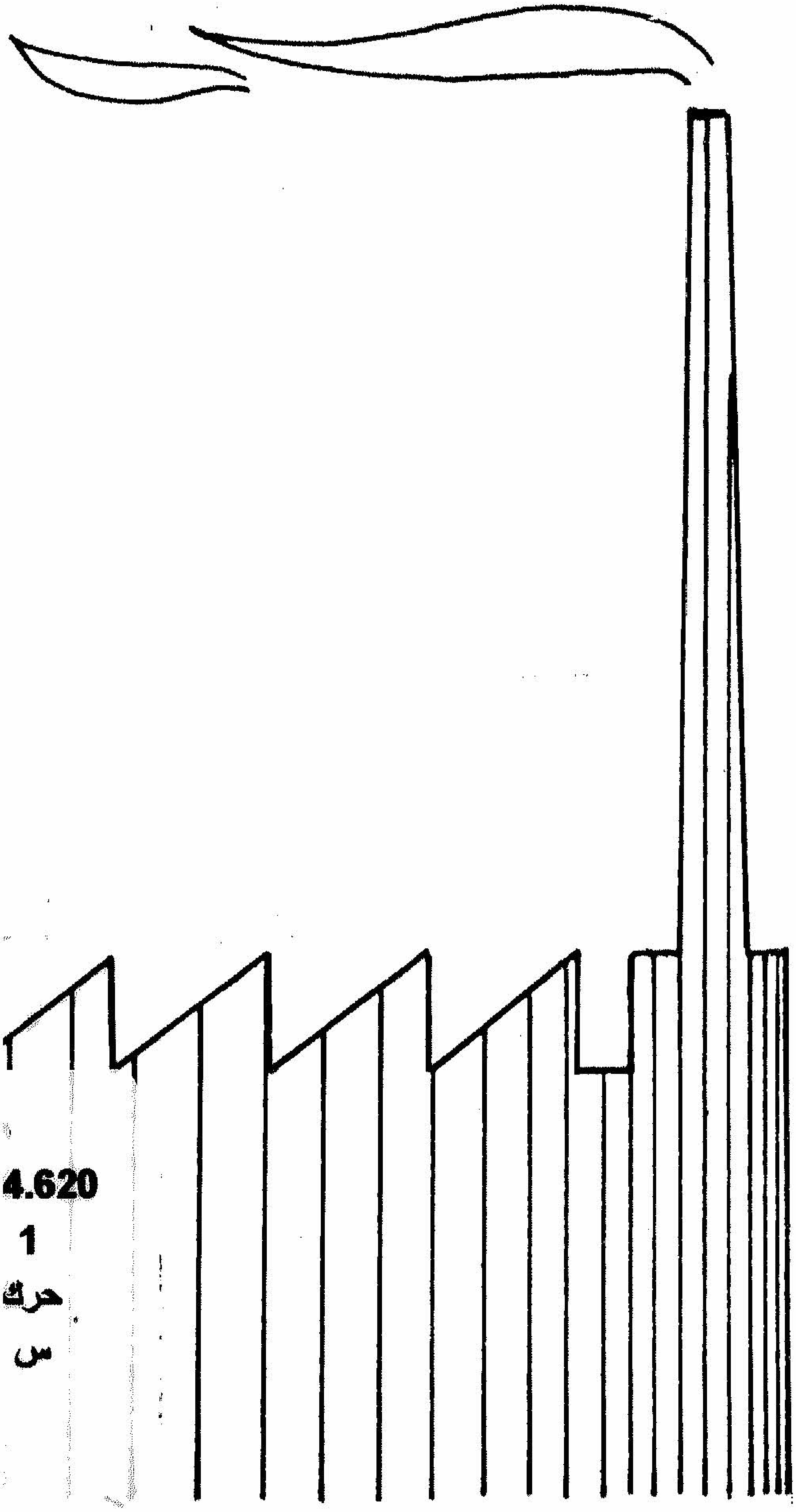

4.620
1
حرك
س

- رئيس تحرير جريدة العمال ٠
- المشرف على تحرير الشئون العمالية بجريدة الجمهورية ٠
- مقرر شعبة الصحافة العمالية بنقابة الصحفيين ٠
- عضو لجنة الثقافة والاعلام بحزب مصر العربى الاشتراكى ٠
- عضو مجلس الأمة عمال عن دائرة « بلقاس دقهلية » ١٩٦٤/١٩٦٨
- عضو مجلس ادارة مؤسس اتحاد عمال الطباعة ١٩٥٦
- سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للاعلام ١٩٧٣/١٩٧٦

الثمن ٦٠ قرشا

مطابع دار الشعب بالقاهرة